



صحيفة نصف شهرية (شهرية مؤقتة) تصدر عن قسم الخدمات الإعلامية بالشركة الليبية للحديد والصلب العدد (08) الأربعاء 1435هـ الموافق 30 أبريل 2014م

الافتتامية

المتتبع لسير العمل في الشركة يشاهد بلا شك تحسناً ملحوظاً في التزام معظم العاملين بتأدية الأعمال المناطة بهم إيماناً منهم بأن بناء الدولة الليبية الجديدة يبدأ أولاً ببناء الإنسان لنفسه بتأدية ما عليه من واجبات والالتزامات ، وهذا راجع أيضاً إلى الرابط الانتعاشي القوي الذي يربط هؤلاء العاملين بالشركة ، لذا فإن محيطة مناع تشد على أيدي كافة العاملين في النهوض بشركتهم والدفع بعجلة الإنتاج فيها إلى الأمام بعد ما ظن المرجفون عدم مقدرتها على مواصلة مسيرتها الإنتاجية في ظل الظروف التي واجهتها خلال الأحداث التي مرت بها وتهيب بالجميع التماس الأسباب ونهينة الظروف التي من شأنها أن تمكن الشركة من السير قدماً نحو الأفضل خموساً في الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد بشكل عام والتي تستوجب على الجميع الاصطفاف والوقوف لمواجهتها بهدف تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية .

ومحيطة مناع وهي إذ تشد على أيدي العاملين الشرفاء لزيادة العطاء فإنها تعتذر لقرائها الكرام عن التأخر في إصدار هذا العدد الذي كان من المفترض أن يكون بين أيديهم مع بداية شهر مارس الماضي ، وذلك بسبب بعض الظروف الفنية التي حالت دون صدوره في موعده ، والله نسأل أن يوفق الجميع لما فيه مآل الوطن والمواطن .

أسرة التحرير

في هذا العدد

- الشركة الليبية للحديد والصلب تحصد جائزة في برلين. ص2
- الشركة الليبية للحديد والصلب تلتقي بكبار زبائنهم. ص8
- رئيس نقابة المهندسين الليبيين يتحدث لصناع. ص10
- مستقبل الشركة في تطبيق نظام الأيزو. ص13
- إصداران للشركة الليبية للحديد والصلب قريباً في المكتبات. ص14
- فريق تصنيع محطات انتظار العاملين مجهودات تذكر فتشكر. ص15

الشركة الليبية للحديد والصلب تستقبل مبعوثة الاتحاد الأوروبي



استقبل نائب رئيس مجلس الإدارة بصحبة فريق من الإدارة العليا السيدة "هارتيكان" رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي والوفد المرافق لها. حيث اجتمع الطرفان صباح الأربعاء الموافق 02/أبريل/2014م، وتباحثا عمق العلاقة المتينة التي تربط الاتحاد الأوروبي مع الشعب الليبي، وأكدت السيدة رئيسة البعثة أن هذه الزيارة تأتي في إطار دعم الخارطة السياسية في دولة ليبيا الجديدة التي تتبنى التوافق من كافة أطراف الشعب الليبي على تداول السلطة سلمياً حتى ينعم الشعب بالأمن والأمان وينطلق بخطط سريعة وثابتة في بناء مؤسساته التي توفر له الحياة الكريمة التي يستحق.

وفي سياق الحديث تطرق الطرفان إلى ضرورة إيجاد شراكة فاعلة بين الشركة الليبية للحديد والصلب ودول الاتحاد الأوروبي، تؤسس على تبادل المصالح المشتركة وتؤمن وتعزز الثقة وتقوي أواصر التعاون.

وفي الختام عبرت السيدة "هارتيكان" بأنها فخورة جداً وهي ترى في هذه المؤسسة ما يعكس حجم المستوى المتقدم والرفيع الذي يرتقي إليه العاملون كافة لإدارة المنظومة الفنية والإدارية بهذه الشركة .

ليسكو تحصد جائزة في برلين



زيارة السفير الجزائري والوفد المرافق إلى الشركة الليبية للحديد والصلب



متابعة، الصديق الأشهب تصوير، عبدالله أبورويس

خلال مشاركتها في فعاليات المنتدى العالمي للجائزة الخضراء والاقتصاد الأخضر والتي أقيمت نهاية مارس 2014 في فندق انتركونتيننتال بالعاصمة الألمانية برلين وبحضور مائة وأربع وثمانين مؤسسة من اثنين وخمسين دولة حول العالم، تحصلت الشركة الليبية للحديد والصلب على جائزة الإنجازات البيئية المتميزة والممارسات المستدامة للمحافظة على البيئة من منظمة global green award، وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الليبية للحديد والصلب ومنذ تأسيسها قد أولت اهتماماً بالبيئة، وحرصت على اقتناء أحدث التقنيات والمعدات في هذا المجال وهي تسعى دائماً للالتزام بالمتطلبات العالمية البيئية وذلك بمراقبة عناصرها البيئية وتسخير الإمكانيات المتاحة لمنع التلوث.. وفي عام 2007 تحصلت الشركة على شهادة الايزو 14001/2004 الخاصة بنظام إدارة البيئة.

في زيارة إلى الشركة الليبية للحديد والصلب يوم الأربعاء السادس عشر (ابريل). 2014 عبر السفير الجزائري السيد عبد الحميد أبو زاهر سفير دولة الجزائر بليبيا، عن عظيم سروره وامتنانه بحسن الاستقبال والضيافة وأنه فخور جداً بزيارته إلى مدينة مصراتة الصمود. كان في استقبال السيد السفير والوفد المرافق له السيد رئيس مجلس الإدارة الدكتور محمد عبد الملك المقيهي والسادة أعضاء مجلس الإدارة ومشرفي القطاعات بالشركة. حضر الاجتماع الذي عقد بصالة كبار الضيوف بمقر الشركة الليبية للحديد والصلب كل من السادة الأعضاء في المجلس المحلي مصراتة وبعض السادة من مجلس رجال الأعمال بالمدينة. قدم السيد رئيس مجلس الإدارة بالشركة نبذة عن نشاط الإنتاج والتسويق حيث أكد أن الشركة تسير بخطى حثيثة نحو ازدياد مضطرد في الإنتاج لكافة أنواع الصلب وخاصة منه المسلح لتغطية حاجة السوق المحلي والطلب المتزايد، حيث أن البلاد تشهد نهضة عمرانية متنامية، كما أكد رئيس مجلس الإدارة أن إرادة العاملين والعزيمة القوية التي يتحلون بها هي دافعاً لنا، تمكنا المضي قدماً باتجاه تحقيق أفضل النتائج والرقي بالصناعة الليبية لبناء ليبيا 17 فبراير.

وفي سياق الحديث، طلب رئيس مجلس الإدارة من السفير الجزائري، لعب دور أكبر لبلاده بخلق فقة متبادلة، ترسخ أواصر التعاون في كافة المجالات خاصة المجال الأمني الذي لا زال يثير هاجس من القلق لدى الليبيين. كما تناول الطرفان شأن المصالحة الوطنية داخل الدولة الليبية، وأن هذا الشأن سوف يصلح ما أفسده الدهر إذا ما تم التوافق على ترسيخ مبادئ العدل والانصاف والقصاص ممن اعتدى وظلم وسلب حقوق الليبيين، وأن للجزائر دوراً هاماً بإمكانها القيام به لمساعدة الشعب الليبي لتجاوز محنته وإرساء دعائم المحبة والوئام وينطلق إلى بناء دولته الواحدة وأن ينأى ببلده عن الفرقة والانقسام.

وفي كلمة له، أكد السفير الجزائري على عمق العلاقة التي تربط الشعبين الليبي والجزائري وأنهما يتفقان على كلمة سواء على أمن وسلامة دولة ليبيا، وأن دولة الجزائر شعباً وحكومة يدعمان الشعب الليبي خاصة فيما صار إليه الشعب الليبي بعد التحرير، حياة الحرية والكرامة رسخت لديه مبادئ الصدق والوفاء، فالشعب الجزائري سوف يكون مع الشعب الليبي يقف إلى جنبه يؤازره لحفظ أمنه واستقرار بلاده وبناء مؤسساته بناءً سليماً تؤتمن له كل رخاء وازدهار.

قائمة الفائزين بانتخابات مجلس إدارة نقابة عمال الشركة

ت	نقابة	ملف	الاسم	الصفة
1	4	9399	محمد عبدالله محمد الغويل	الرئيس
2	2	3809	الطاهر أحمد علي أبوشرد	نائب الرئيس
3	3	1251	محمود محمود محمود بلتو	عضو
4	926	7372	عادل محمد علي فكرون	عضو
5	537	1879	خليفة بن ناصر عثمان المدهم	عضو
6	852	3000	أحمد سالم يوسف مليطان	احتياط
7	478	5131	عمر محمد مفتاح حريب	احتياط
8	1166	3314	عبد السلام علي رمضان العجل	احتياط

بنود الاجتماع الثاني لمجلس إدارة الشركة

عقد مجلس الإدارة بالشركة اجتماعه العادي الثاني بتاريخ 04-3-2014م على تمام الساعة التاسعة صباحاً بصالة اجتماعات مجلس الإدارة، وقد استعرض وناقش أعضاء المجلس بنود جدول الأعمال الخاصة بهذا الاجتماع والتي تلخص أهمها في الموافقة على البدء في إجراءات التعاقد للشروع في تقديم خدمات الرعاية الصحية للعاملين وذويهم بواقع (8.75 د.ل) للبطاقة الواحدة والمقدر عددها بحوالي 40.000 بطاقة" تشمل العاملين وذويهم، واعتماد الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل إدارة الوقاية الصناعية بشأن الكشف الطبي الدوري للعاملين بالشركة، والموافقة على إدراج توريد محطة تعبئة مياه الشرب للعاملين بالشركة بالموازنة التقديرية للعام 2014 م، وتكليف إدارة المراجعة بتقديم مقترح لأنظمة العمل بالشركة.

شركة الراحلة النفطية تكرم الشركة الليبية للحديد والصلب



استقبلت الشركة الليبية للحديد والصلب يوم الأحد الموافق 2014/02/16م، السيد مندوب مبيعات شركة الراحلة النفطية أ. سالم الشبيخي، والسيد أحمد الشعلشاط أمين مخزن الزيوت بموقع مصراتة، حيث عقد اجتماع تم فيه تكريم الشركة الليبية للحديد والصلب بتسليمها درعاً وشهادة تقدير، باعتبارها أحد أكبر زبائن شركة الراحلة النفطية.

التقرير النهائي لمشروع توسيع ساحة رمي الخبث



متابعة، كمال الدرويش

قامت إدارة مشروعات الوحدات المساعدة والمرافق التابعة للإدارة العامة للشؤون الهندسية والمشروعات بالشركة الليبية للحديد والصلب بإعداد التقرير النهائي لمشروع توسيع ساحة رمي الخبث، ويشتمل التقرير على مقدمة وبذبة مختصرة على المشروع متضمنة رقم العقد (04) لسنة 2010م والشركة المنفذة شركة الانطلاقة الأولى للمقاولات والغرض من المشروع التقليل من مشاكل سعة الساحة الحالية (القديمة) وزيادة الطاقة الاستيعابية لساحة رمي الخبث وقيمة العقد

1.644.374 د.ل ومدة التنفيذ 6 أشهر تبدأ من تاريخ 2012/11/8م غير شاملة أيام الجمع والعطلات وتاريخ الانتهاء من التنفيذ 2013/6/7م ويشتمل التقرير على مكونات المشروع ونطاق العمل وبيان التزامات الطرفين ويشمل أيضاً على الأعمال المنجزة بالمشروع وبيان التقرير بأنه تم الانتهاء من جميع أعمال المشروع الواردة بالعقد وفق المواصفات والشروط المتعاقد عليها خلال فترة التنفيذ المقررة بالعقد وبيان الاتفاق المالي للمشروع.

ليسكو وروناي المجرية توقعان عقداً لصيانة أضرار محطة الكهرباء

متابعة، عبد الكريم لاغا
تصوير، علي العجيلي

نظراً لما يشكله وجود بعض الأضرار في مداخل محطة ممرات الغازات العادمة الخاصة بعدد 6 وحدات لتوليد الكهرباء من خطر على سلامة الموقع أفراداً ومعدات تم الطاقة الكهربائية وصيانة الأرضية العلوية وحاجز بتاريخ 2014/02/17م توقيع عقد مع شركة روناي السلامة واستبدال وصيانة مصابيح الإضاءة التحذيرية المجرية لتنفيذ مشروع صيانة الأقماع الموجودة في نهاية ذات اللونين الأحمر والأبيض والمتعلقة بسلامة الطيران.

وفد الهيئة الليبية للبحث العلمي والتكنولوجيا يزور ليسكو



متابعة، محمد الخمارية

ضمن مساعي الهيئة الليبية للبحث العلمي والتكنولوجيا، حضر وفد من الهيئة إلى الشركة للبحث في إمكانية إبرام اتفاقية تخدم الطرفين، حيث تم استقبالهم يوم الخميس الموافق 10 أبريل 2014م، وعقد اجتماع بالخصوص، كما أطلعوا على بعض مصانع الشركة، وقد أشاد الوفد بالجهود التي تبذلها الشركة في دعم الاقتصاد الوطني، وختم الاجتماع بالتوافق على مسودة اتفاق ستبرم خلال الأيام القادمة، والتي ستهتم بالبحث والتطوير الفني والتقني، وتبني مشروعات بحثية بين الجانبين.

بيان يوضح الزيادة التي طرأت على المرتبات بالشركة

خلال الثلاث سنوات الماضية والسنة الحالية

السنة	إجمالي المرتب	عدد المصروف مرتبهم	متوسط المرتبات	النسبة زيادة المرتبات عن سنة 2010	نظام العمل	ملاحظات
2010/12	7,999,927.000	6694	1,195.000	—	نظام المستويات	
2012/12	10,017,925.000	5862	1,709.000	43 %	نظام المستويات	مع زيادة نسبة 25 % إلى المرتبات
2013/12	14,500,616.000	6752	2,148.000	79.7 %	نظام الدرجات الوظيفية	مع زيادة علاوة الحديد والصلب والسكن
2014/01	16,621,952.000	6769	2,456.000	105 %	نظام الدرجات الوظيفية	زيادة علاوة التمييز

نقابة المستشارين القانونيين تجتمع



عقدت النقابة العامة للمستشارين القانونيين يوم الأحد الموافق 6 / 4 / 2014 في مدينة مصراتة أول اجتماع لها ، وذلك لمناقشة بعض المسائل والمواضيع المتعلقة بتفعيل عمل النقابة بما يواكب الحراك المدني الذي تشهده كافة مدن ليبيا

الدليل الإرشادي

حول الخدمات الطبية للعاملين وذوئهم

مقدمة

المستفيدون من الخدمة :
العاملون بالشركة ، الأبناء ، الزوجات ، الأبناء إلى غاية الزواج
فترة سريان العقد المبرم مع الشركة.
مدة العقد سنة ميلادية من تاريخ 2014/05/01 م إلى 2015/04/30 م.

الخدمات المشمولة :
(الباطنية - الأنف والأذن والحنجرة - العظام - الأطفال - الأعصاب - العيون - النساء والولادة - امسالك البولية - الإيواء - التحاليل الطبية - التصوير بمختلف أنواعه - العمليات الجراحية بمختلف أنواعها - عمليات خلع الأسنان - حشو الأسنان - نقل الدم - خدمات العلاج الطبيعي) .

الإشراف والمتابعة :
تتولى إدارة الوقاية الصناعية (قسم الصحة المهنية) الإشراف على كافة الأمور الفنية والتأكد من التزام الجهة المسند إليها هذا العمل واتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان توفير الرعاية الصحية لكافة العاملين وذوئهم وتقديم الأعمال بشكل دوري وتذليل كافة المعوقات التي قد تطرأ.

الخدمات غير المشمولة :
(العلاج الكيماوي والإشعاعي في الأورام - التطعيمات - زرع الأعضاء - زرع وتركيب وتقويم الأسنان بجميع أنواعها - الأدوية والمستلزمات الطبية يتم صرفها في حالات الإيواء فقط - تركيب العدسات والنظارات الطبية... إلخ)

الجهة المنفذة للعمل :
(شركة الدليل الشافي) وهي شركة متخصصة في إدارة الأعمال الصحية ، ومن أعمالها ما يلي -
1. الإشراف الكامل والتنسيق بين متلقي الخدمة وشبكة الخدمات الصحية من عيادات وغيرها .
2. الإشراف الكامل على علاج إصابات العمل داخل وخارج ليبيا.
3. العمل على تسهيل الإجراءات المتعلقة بالكشف والإيواء بالمصحات.
4. إصدار الموافقات الخاصة بحالات الإيواء .
5. إصدار بطاقة متابعة لجميع العاملين وذوئهم.

طريقة الدفع :
- يدفع متلقي الخدمة من العاملين وذوئهم نسبة 25% من جميع قيمة الخدمات المتفق عليها.
- تتكفل الشركة بدفع تكاليف علاج العاملين وذوئهم بنسبة 75% .
- قيمة السقف المحدد لكل عامل وأفراد أسرته (10,000 د.ل.) عشرة آلاف دينار ليبي في السنة .
ويستثنى من السقف علاج إصابات العمل.

حالات إصابات العمل :
يتم استقبال جميع إصابات العمل للعاملين وإبوابهم بالمصحات المتفق معها عن طريق شركة الخدمات الصحية وفي حالة تعذر تقديم الخدمة والعلاج بهذه المصحات يتم العلاج بمصحات أخرى سواء كان ذلك داخل ليبيا أو خارجها.

سعيًا من الشركة للبيئة الجيدة للحد من الإصابة بالمرض والاهتمام بالعاملين التابعين لها وتطوير أدائهم في العمل وذلك من خلال تقديم كافة الخدمات الطبية التي من شأنها رفع مستوى البذل والعطاء والمحافظة على صحة وسلامة عمالها ، التزامًا بتوجيهاتها، إلى جانب التزامها بتنفيذ ما نصت عليه التشريعات النافذة التي تفرض ضرورة القيام بتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين وذوئهم، والتأمين عليهم ضد أخطار وأمراض المهنة، وذلك بالاشتراك لصالح عاملها في إحدى أدوات التأمين الصحي والمساهمة في حصة المشتركين. الأمر الذي سينعكس إيجاباً على معدلات الإنتاج حيث لا يخفى على أحد أن توفير وتقديم الرعاية الصحية وكافة الخدمات الطبية اللازمة للعمال هي من أهم مقومات النهوض بالعملية الإنتاجية والمحافظة على استمرارها لذلك فقد وضعت إدارة الشركة من ضمن أولوياتها في المرحلة القادمة ضرورة تبني برنامج الرعاية الصحية للعاملين وذوئهم بضمن حصولهم على أفضل الخدمات الطبية بكل سهولة ويسر .

وكما حرصنا على أن يلبى برنامج توفير الرعاية الصحية الغاية والغرض الذي وضع من أجله ولكون إدارة الشركة وعمالها يتحرون الجانب الشرعي في معاملاتهم المدنية وفقاً لما إجازته شريعتنا الإسلامية الغراء ليكون حصولهم على هذه المنافع بما يتماشى مع مبادئ ديننا الحنيف .

تنويه هام :
- ضرورة إبراز البطاقة التي سيتم منحها للمستفيد من هذه الخدمات عند تلقي العلاج ، وفي حالة ضياع البطاقة ضرورة إبلاغ قسم الصحة المهنية فوراً ، مع العلم أنه سيتم اعتماد نظام البصمة في جميع المراجعات .

أخي العامل ...

إن تفهمك لهذه الأمور له بالغ الأثر في إنجاح هذا البرنامج وضمان إنجازها بالطريقة المثلى ، لاستفادة من هذه المزايا التي نحتاج إليها جميعاً .
مع تمنياتنا للجميع بالسلامة وموفور الصحة والعافية .

أرقام خدمة العملاء

للاستفسار والمساعدة الإتصال على الأرقام التالية :
091 611 1197 - 092 276 3797

شبكة الخدمات الصحية :

أولاً / المصحات والعيادات والمراكز الطبية في مدينة مصراتة :-
مصحة الحكمة
مصحة الصفوة
مصحة الزهراء
مصحة الاستقلال
مصحة الهلال الذهبي
عيادة الخدمات الطبية
مختبر مصراتة المركزي
مركز التأهيل للعلاج الطبيعي
مستشفى عباد
ثانياً / المصحات والعيادات والمراكز الطبية في مدينة زليتن :-
مستشفى زليتن التخصصي
ثالثاً / المصحات والعيادات والمراكز الطبية في مدينة طرابلس :-
مصحة الأخوة
مصحة الشافين
رابعاً / المستشفيات خارج ليبيا بشأن إصابات العمل وهي :-
(تونس - الأردن - مالطا - ألمانيا - تركيا)

التعريف بالبرنامج :

المشروع هو عبارة عن تقديم الخدمات العلاجية للعاملين وذوئهم عن طريق برنامج الإدارة الصحية ، بإسناد هذه المهمة إلى شركة متخصصة في مجال تقديم الخدمات الصحية (الوسيط الصحي) التي تتولى الإشراف على برنامج العلاج ومتابعة الحالات المرضية وأجراء المراجعات والتدقيق اللازم للمطالبات المالية، وتسهيل الحصول على الخدمات العلاجية بتذليل أية صعوبات قد تعترض طالب الخدمة مع شبكات العلاج المتعاقدة مع شركة الإدارة الصحية، بحيث يمكن هذا البرنامج المستفيدين من اختيار أي من مقدم الخدمات العلاجية داخل شبكة العلاج المعتمدة، بحيث يتم تسديد أتعاب شركة الإدارة الصحية عن طريق مبلغ مالي محدد عن كل بطاقة تصدر لصالح العامل أو لذويه، أو باقتطاع نسبة مئوية محددة عن كل فاتورة أو مطالبة مالية، على أن يتم تسديد مقابل تقديم الخدمة لمصحات العلاج داخل الشبكة العلاجية عن طريق شركة الإدارة الصحية بوصفها وسيطاً، ويتم السداد عن الحالات التي يتم علاجها فعلاً .



بدر محمد الجمل
عضو مكتب الشؤون القانونية بالبرلمان

الشركة العامة المساهمة

الذي يسمح لمجلس إدارتها -الذي يشكل من قبل الجمعية العمومية-، بإدارة نشاط الشركة، وتحقيق أغراضها وتصريف أمورها على الوجه المبين بقانون النشاط التجاري رقم (23) لسنة 2010م، ونظامها الأساسي وأحكام النظام الأساسي والقانون التجاري، ولا يقيد مجلس الإدارة في هذا الصدد إلا القانون أو النظام الأساسي نفسه، ولا تخضع لأي نوع من الرقابة أو الإلزام إلا وفق الأدوات الرقابية التي أوجدها القانون المالي، ومناقشة تقرير هيئة المراقبة، التي تتولى الجمعية العمومية تشكيلها أيضاً، وهذه الهيئة هي المعنية بالتأكد من قيام مجلس إدارة الشركة بالتقيد بأحكام القانون والنظام الأساسي عند ممارستها لنشاطها، وكذلك تقرير مراجع الحسابات الخارجي، ومختصة أيضاً بالمصادقة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للشركة، إلى جانب الاختصاصات الأخرى المذكورة بالنظام الأساسي، ومنها اختصاص اعتماد اللوائح الإدارية والمالية الخاصة بالشركة ومقررات العاملين ومكافآتهم والمزايا المقررة لهم، أو تلك التي خولها القانون للجمعية العمومية، والتي تملك وحدها حق مراقبة مجلس الإدارة عند أدائه لهما، إلى جانب هيئة المراقبة المخولة بمتابعة ومراقبة أعمال ونشاطات الشركة، كما أسلفنا، وعلى النحو المبين بالقانون والنظام الأساسي، كما أن النظام الأساسي للشركة العامة المساهمة أعطى قدر من الاستقلالية الإدارية لمجلس إدارتها عند ممارسة الجمعية العمومية لرقابتها وإشرافها على الشركة، حتى وإن كانت الدولة هي التي تملك كافة أسهم الشركة، لأن الطبيعة القانونية للشركات المساهمة وما خوله النظام الأساسي جعلها تمارس اختصاصاتها المدرجة به بالقدر

وستعرض في هذه الورقة، للطبيعة القانونية للشركات العامة المساهمة، من خلال ثلاثة محاور نتناول من خلالها الطبيعة القانونية للشركة العامة المساهمة وطريقة إدارتها، وكذلك الطبيعة القانونية للعاملين بهذه الشركات والطبيعة القانونية للوائح المعمول بها في هذه الشركات، على النحو التالي، أولاً: الطبيعة القانونية للشركة وطريقة إدارتها: عرفت المادة (256) من قانون النشاط التجاري سالف الذكر الشركة العامة المساهمة بأنها ((كل شركة يملك رأس ماله بالكامل شخص أو أكثر من الأشخاص الاعتبارية العامة، وتتخذ الشركات العامة شكل الشركة المساهمة، وتسري بشأنها أحكام هذا القانون)). ومن التعريف يتبين، بأن الشركة العامة هي شركة مساهمة ليبية، مملوكة بالكامل أو جزئياً للدولة. حيث يتمتع هذا النوع من الشركات بالشخصية المعنوية الخاصة والذمة المالية المستقلة، وتتمتع أيضاً، بقدر من الاستقلال الإداري والمالي، كونه شخص من أشخاص القانون الخاص، وفي الأصل هذه الشركات بقانون يصدر عن السلطة التشريعية، إلا أن المشرع منح السلطة التنفيذية اختصاص إنشاءها، وللمشور قانون أو قرار إنشائها تؤسس الشركة العامة المساهمة ويكون لها نظام أساسي، الذي يعتبر بمثابة القانون الداخلي للشركة الذي ينظم عملها وأغراضها ووسائلها لتحقيق أهدافها التي أنشأت من أجلها، وتدارس الشركة مهامها وواجباتها عن طريق عدد من الأجسام المكونة لها، يطلق عليها هيئات الشركة، وهي تتمثل في (مجلس الإدارة) و(الجمعية العمومية) و(هيئة المراقبة)، حيث يختص

معنى الدستور : (Constitution)

مرعي حسين الماكي
مدير مكتب الشؤون القانونية



وثيقة واحدة أو عدة وثائق رسمية وهذه الطريقة خاصة بالدستور المدون (المكتوب)، القانون العادي بل يشترط المشرع شروطاً أكثر ويصفها أنصار الدستور العربي بعجزها عن مواكبة التطورات والظروف التي تطرأ بعد صدورها. أو يكون وليداً أو ناتجاً عن العرف والسوابق القضائية والسياسية والتاريخية دون أن يكون مدوناً في وثيقة رسمية وهذا ما يعرف بالدستور غير المدون (العربي) وأشهر مثال عليه الدستور الإنجليزي ويصفه أنصاره بأنه سهل التطور والنمو ويتماشى مع طبيعة الحياة في كافة مناحيها ومتغيراتها وظروفها ويعلق عليه أنصار الدستور المدون بعدة ملاحظات أهمها صعوبة الرجوع إلى أحكامه لكونها مشتتة وغير مدونة. كما تقسم الدساتير إلى دساتير مرنة إذا تعديلت أو إلغائها يتم بنفس طريقة تعديل أو إلغاء القانون العادي (غير الدستور). ككتاب تبصره الحكام لابن فروع، والأحكام السلطانية للمساويدي، والسياسة الشرعية في إصلاح شأن الراعي والريعية لابن تيمية.

التشريعات اللاحقة له وفقاً لأحكامه. ودسترة موضوع ما، يعني النص عليه في أحكام الدستور كلفة أو غيرها. واليمين الدستورية: هي القسم الذي يتعهد بموجبه رئيس الجمهورية أو الملك في المملكة، أو الأمير في الإمارة، أو الشيخ في المشيخة، أو السلطان في السلطنة قبيل تسلمه مقاليد الحكم بالمحافظة على الدستور وصونه. والقانون الدستوري، هو فرع من فروع القانون العام الذي يحدد ترتيب السلطات العامة وعلاقات بعضها ببعض وصالات المواطنين بها. والإعلان الدستوري، هو وثيقة دستورية تعوي نفس أحكام الدستور ولها نفس قوته تصدرها سلطة تشريعية مؤقتة كالإعلان الدستوري المعمول به في ليبيا الآن الصادر عن المجلس الانتقالي، في حين يصدر الدستور عن سلطة تشريعية دائمة. طريقة إعداد الدستور، يعد الدستور من قبل السلطة التشريعية بطريقتين بإصداره في

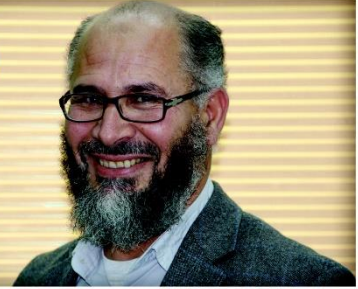
في اللغة يعني الدستور قاعدة أو منهاج يعمل بمقتضاه كان تقول دستوري في الحياة الإخلاص في عملي والصدق والأمانة. وفي الاصطلاح الدستور يعني مجموعة القواعد الأساسية التي تبين شكل الدولة ونظام حكمها، ومدى سلطاتها إزاء الأفراد، وحقوق المواطنين، ولتفتأ أو لغاتها الرسمية ودينها وعلمها وتحديد ألوانه وأبعادها وشعار الدولة، وباختصار فالدستور يعني تنظيم ممارسة السلطة وانتقالها على هدى فكرة سياسية معينة. والنظام الدستوري: Constitutional Regime الحكم وفقاً للدستور. ودستورية القوانين: تعني مطابقتها لقواعد وأحكام الدستور وعدم مخالفتها، فالدستور هو أعلى وأسمى التشريعات، بحيث تعدل أو تلغي التشريعات الصادرة من قبله، وتصدر

لقاء مع مدير مكتب الشؤون القانونية بالشركة الليبية للحديد والصلب

حاوره: كمال الدرويش

المالكي لصناع :-

مكتب الشؤون القانونية بالشركة تنظيم إداري وليس مركز للشرطة



حوار هذا العدد الثامن من صحيفة صناع رأينا أن يكون مع مدير مكتب الشؤون القانونية وذلك للحاجة إلى توضيح بعض التساؤلات العالقة في أذهاننا ومعرفة طريقة عمل هذا المكتب ومناقشة بعض المواضيع ذات العلاقة بعمله فما كان منا إلا أن حددنا موعداً مع الأستاذ، مرعي حسين المالكي فكان في استقبالنا بمكتبه بكل ترحاب وأجرينا معه الحوار التالي:

ما هو مؤهلك العلمي؟

مجاز في القانون من كلية القانون جامعة بنغازي.

متى باشرت العمل بالشركة ؟ ومتى كلفت بإدارة مكتب الشؤون القانونية؟

ج: باشرت العمل بالشركة يوم الثلاثاء 01/08/1989م، وكلفت بإدارة المكتب في 16/6/2001م.

ما هي مهام واختصاصات مكتب الشؤون القانونية بالشركة؟

مكتب الشؤون القانونية مناطة به اختصاصات كثيرة منها ما هو عام يتعلق بجميع التسييمات التنظيمية بالشركة كسياسة الجودة والأمن والسلامة والبيئة ومنها ما هو عمل قانوني بحث كإبداء الرأي القانوني والمشورة القانونية للإدارات المختلفة بالشركة ولرئيس مجلس الإدارة بالشركة وصياغة القرارات وإعداد العقود وإعداد المذكرات القانونية ومتابعة الدعاوى التي تكون الشركة طرفاً فيها والمشاركة في أعمال اللجان التي تتطلب طبيعة عملها وجود عضو قانوني في تشكيلتها كجنة العطاءات ولجنة شؤون العاملين ولجنة السلامة العامة ومجلس التأديب ولجان استلام المشاريع ابتدائياً ونهائياً..... إلخ .

هل اللوائح العتمدة من الجمعية العمومية للشركة من إعداد المكتب القانوني؟

لا، إنما هي من إعداد لجنة تتكون من أحد أعضاء مجلس الإدارة رئيساً ومدير مكتب الشؤون القانونية نائباً للرئيس وعضوية مندوب على كل قطاع من قطاعات الشركة ولوائح الشركة جيدة وتحقق التوازن بين حقوق وواجبات طرية علاقة العمل، علماً بأن المكتب هو من قام بتقديم المقترح المبدئي بعد قيامه بمراجعة اللوائح ومطابقتها بالتشريعات التي صدرت مؤخراً.

تعاقدت الشركة في السابق مع مكتب للمحاماة ليمثلها أمام المحاكم فهل هذا التعاقد مازال قائماً؟

لقد تم إنهاء هذا العقد منذ سنة 2002 لعدم جدواه للشركة وتم الاستعاضة على هذا العقد بالحصول على تفويض لعدد أربعة قانونيين من العاملين بالمكتب ليقوموا بهذا العمل موزعين على دوائر المحكمة الجزئية والمحكمة الابتدائية.

هل كان من الأفضل عمل ذلك؟

نعم، كانت النتائج أفضل من ناحية التكلفة وسهولة التواصل وكسب القضايا بحيث كل دعوى ترفع ضد الشركة تحال إلى القانوني المكلف بالترافع أمام دائرة المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى.

هل بإمكان المكتب المرافعة أمام المحكمة العليا؟

نحن الآن نترافع أمام المحكمة الجزئية والمحكمة الابتدائية ونسعى للحصول على تفويض بالمرافعة أمام محكمة الاستئناف، أما فيما يخص الترافع أمام المحكمة

العليا فبإمكاننا ذلك ولكن إدارة قضايا الدولة لازالت تمنع في منحنا تفويض بالترافع في مرحلة الاستئناف فلا اعتقد أنها ستمنحنا تفويضاً بالترافع في مرحلة النقض هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى مقر المحكمة العليا بطرابلس وقيامنا بالترافع أمامها سيكلفنا توفير مواصلات وإقامة مما يجعله غير مجد.

القضايا العمالية كانت نتيجة أخطاء في تطبيق اللوائح والإجراءات القانونية، هل تتم التغذية العكسية لتفادي هذه الأخطاء مستقبلاً؟

في الحقيقة البعض القليل منها وليس كل القضايا مبنية على أخطاء إدارية وأغلب الدعاوى التي رفعت ضد الشركة نتجاً أصحابها إلى القضاء بعد عدم تلبية مطالبهم بالشركة نظراً لعدم وجود أحقية في هذه المطالب أصلاً كملالة الموقع عن فترة الجمع العسكري والعمل الإضافي عن أيام العطل وأنظمة العمل كل هذه المواضيع حسمتها المحكمة العليا وأصدرت فيها أحكام لصالح الشركة وأحكام المحكمة العليا لها حكم القانون ولا يجوز مخالفتها وهي ملزمة لكافة المحاكم والجهات وفقاً لنص المادة (31) من قانون إعادة تنظيمها رقم (6) لسنة 1982.

أما بخصوص الدعاوى التي رفعت بناءً على أخطاء إدارية فقد كان للمكتب دور في معظمها بتصحيح هذه الأخطاء إلا أنه ليس في كل مرة ينجح المكتب في تني جهة الإدارة العليا على الرجوع عن قراراتها على سبيل المثال الدعاوى التي رفعت وطلب أصحابها ترقيتهم الى الدرجات الوظيفية المستحقة لهم والذين حرموا منها نتيجة غيابهم عن العمل ولو ليوم واحد بالرغم من أن اللوائح لم تعتبر هذه المدد من موانع الترقية وقد نيه المكتب لذلك زمن صدور هذا المنشور إلا أن رأي المكتب لم يؤخذ في الاعتبار في ذلك الوقت، علماً بأن المكتب بعد ثورة 17 فبراير قدم تقريره بعد حصر الدعاوى التي رأى إنهاها صلحاً لعدم جدواها وقد وافق السيد رئيس مجلس الإدارة على ذلك مشكوراً وكان لهذا الإجراء أثر طيب على نفوس العاملين بالشركة جميعاً وقد أعيد احتساب الدرجات الوظيفية التي حرم منها العاملون بسبب تطبيق منشور مخالف للتشريعات وقد تم محو وإزالة الآثار التي رتبها الإجراءات الخاطئة.

في فترة ما كان ينظر إلى مكتب الشؤون القانونية آلية الإدارة للضغط على العاملين، فهل مازال كذلك؟

هذا الفهم غير صحيح المكتب لم يكن كما وصفته سابقاً وحالياً ويعتقد بالمكتب ذلك لشدة دفاعه عن الشركة وتنفيذه لاختصاصاته في المواضيع التي تحال إليه من الإدارات المختلفة بالشركة ومن الطبيعي وجود عقوبات وجزاءات توقع على المخالفين لأن في ذلك إنصاف للشركة

ولعاملها الملتزمين خاصة أن الملتزمين في الشركة لا يحصلون على مزايا تذكر تميزهم عن غير الملتزمين، وأريد أن أوضح بأن آليات الضغط التي ذكرتها إن صحت تبدأ من الإدارات الطالبة للإجراء وتنتهي عندها فمن هي آلية الضغط ؟ إذا المكتب أم الجهة الطالبة للإجراء؟. فمثلاً في موضوع الغياب عن العمل تستطيع الإدارة التي يتبعها المخالف أن تقبل عذره وتبرر غيابه مراعاة لظروف معينة بتطبيق نص المادة (65) فقرة (ب) من لائحة شؤون العاملين والمكتب لن يعقب على ذلك، مادامت أثبتت الإجراءات التي أُلزمت بها اللوائح والتشريعات النافذة.

كما أن المخالف الذي تتم معاقبته يحق له التظلم للجهة التي تعلق مباشرة الجهة التي وقعت العقوبة في مدة اسبوع من تاريخ إخطاره بالعقوبة وفقاً لنص الفقرة (ب) من المادة (6) من لائحة الجزاءات وقد رتب هذا النص مسؤولية على الجهة المرفوع إليها التظلم إذا لم تبت فيه باعتماد العقوبة أو إلغاؤها وهذه من الجوانب الضمنية في لوائح الشركة الهدف منها إقامة العدل ورفع الظلم.

س: ولكن كانت الإدارة من خلالكم تضغط على العاملين الذين رفعوا دعاوى بالمحاكم ضد الشركة للمطالبة بحقوقهم بوضعهم في القائمة السوداء بعدم التمتع بجميع مزايا الشركة فما تعليقك على ذلك؟

الالتجاء للقضاء حق طبيعي وهو من الحقوق الأصلية المرتبطة بالشخصية القانونية لأي إنسان، وهو حق مكفول بموجب نص المادة (33) من الإعلان الدستوري التي يجري نصها وفقاً للآتي " القاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي " ومن اختصاصات المكتب كما ذكرنا أنما الدفاع عن الشركة فيما يرفع ضدها من قضايا فكما كفل الإعلان الدستوري المؤقت للمواطن حق التقاضي وجعله حقاً مصوناً ، فالشركة أيضاً كشخص معنوي لها ذات الحق في التقاضي والدفاع وهذا لا يتأتى إلا عن طريق التقسيم التنظيمي المختص باعتبار الشركة شخص معنوي غير طبيعي (ليست إنساناً) فهي لا إرادة لها فيمثلها المكتب فقير متصور مثلاً ألا تدافع الشركة عن نفسها فيما يرفع عليها من قضايا ولا لثم استغلال هذه الفرصة واستنزاف رأسمال الشركة من أول عشرة قضايا رفعت ضدها لكون المدعي سيطالب في دعواه بمبالغ طائلة والمحكمة ستستجيب له في ظل عدم وجود دفاع ولكانت الشركة في خسران.

أما عن القائمة السوداء التي ذكرت فلا علم لي بوجودها وكما ذكرت سلفاً فالمكتب ليس من اختصاصه التعاقد مع العاملين مثلاً ولا ترقيتهم حتى يحرم من رفوفا دعاوى من الترقية، علماً بأن المكتب يتابع القضايا المرفوعة من أو

الشأن بفتح محاضر بمراكز الشرطة مع احترامنا وتقديرنا لجهود بعضهم، وتم إحالة قائمة بجميع التعديلات على ممتلكات الشركة مهما كان نوعها للمحامي العام بدائرة محكمة استئناف مصراتة ولكن للأسف جهاز الشرطة الآن بسبب الوضع الراهن للدولة غير قادر على القيام بدوره كاملاً حيث نبلغ عن ونضبط حالات سرقة ونستدعيهم لجمع الاستدلالات ولكن لا يتعدى عملهم توثيق الحالة.

كلمة أخيرة.. نحبي جميع العاملين بالشركة بكافة مستوياتهم ونشكرهم جزيل الشكر على مجهوداتهم التي أدت إلى إعادة تشغيل مصانع الشركة بعد تحرير الوطن الغالي بفضل الله وثورة 17 فبراير وهذا ليس بالشئ الهين فنياً بعد فترة انقطاع وتوقف طويلة، ونأمل التعاون من الجميع وبذل مزيد من الجهد لزيادة الإنتاج وحتى ندل ونثبت بأن وضع ليبيا الآن أفضل من الوضع السابق الذي كان يقتل الإبداع ويحرم العمال من أبسط حقوقهم.

و هناك بعض العاملين بالشركة يعتقد أن مكتب الشؤون القانونية بمثابة مركز شرطة أو نيابة ويأتي إلينا للتقدم بشكوى ونحن نغتنم الفرصة للتوضيح بأن المكتب ما هو إلا تنظيم إداري داخل الشركة يعمل وفق اختصاصات معينة ويطبق التشريعات النافذة على ما يحال إليه من مواضيع ووقائع، إلا أن ذلك لا يمنعا أبداً للتدخل والمساعدة في حل أي أشكال، إضافة إلى أن هناك من يتوهم أن مكتب الشؤون القانونية ضد العاملين بالشركة أو أنه سيف مسلط عليهم، طبعاً هذا غير صحيح وكما من حالات صححناها وكان بها ظلم على العاملين سواء من واقع إجراءات إدارية أو من نماذج التحقيق أو مخالفات أخرى، وعموماً هذه هي طبيعة العمل القانوني فهو لا غنى عنه ولا ينال الرضاء، ويشبه القانوني بزيت المحرك لا بد من وجوده وإذا لم يترك آثاراً على الأيدي ومعاقبه المخالف لا تعني ظلمه أبداً بالضرورة بل هي من وسائل الإصلاح للمخالف والردع لغيره، وفق الله الجميع لما فيه الخير.

يترتب على ذلك آثار لا تصب في مصلحة العامل أولاً باعتباره يرتكب فعلاً محرماً شرعاً ومجرماً قانوناً فنحن مطالبون بتأدية أعمالنا باتقان، عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ((إن الله تعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)) فما بالك بمن لا يتواجد في مكان عمله أو يأتي متأخراً ويتصرف مبكراً أو لا يحضر للعمل ولا يؤديه أصلاً وقد اصدر مفتي عام ليبيا فتوى تحرم الخروج من العمل وعدم المحافظة على وقته كاملاً، كما أنه قد لا يستفيد من الحماية القانونية المقررة في قانون شهاداء الواجب وقانون الضمان الاجتماعي في حالة تعرضه لأي إصابة تنتج عنها عاهات أو أمراض أو الوفاة عند خروجه من موقع العمل بدون إثبات خروجه أو بدون إذن رسمي فمن منا يضمن سلامته وحياته عند مغادرة موقع العمل أو التأخر في الالتحاق به فقد لا يرجع لموقع عمله مرة أخرى والشواهد على ذلك كثيرة الأمر الذي يضع الرؤساء المباشرين للمصاب أو المتوفى في دائرة المسؤولية.

أما من يثبتون حضور وانصراف غيرهم فهؤلاء يرتكبون مخالفة شرعية وقانونية كبيرة لا يقدرون جسامة هذا الذنب ويجب أن يتقوا الله في الشركة مصدر رزقهم فالشركة مال عام والمجتمع وكلنا ملزمين بإدارته وتنميته واستثماره وبهكذا أفعال نحن نخون هذه الوكالة والأمانة وهم مسؤولون عن تضییع هذا المال أمام جميع أفراد المجتمع يومئذ.

ومن الناحية العلمية التسرب من العمل والغياب عنه يعني أن وظائف هؤلاء هي وظائف زائدة عن حاجة العمل (البطالة المقنعة) ويجب على إدارة الشركة إلغاء هذه الوظائف من ملاكها. كما أن من يثبت حضور وانصراف غيره قد يكون مساهماً في جريمة، عندما يرتكب أحدهم فعلاً يعد جريمة يعتمد في التصل من المسؤولية من العقاب على إثبات حضوره أو انصرافه كدليل على براءته.

هل قمتم بإجراء من شأنه أن ينتج عنه تعديل أو تغيير في قوانين الدولة بخصوص التقاعد المبكر لعامل الشركة؟

قام رئيس مجلس الإدارة بإرساله إلى الجهات المختصة بالدولة موضحاً وشارحاً فيها طبيعة عمل الشركة بأنها صناعة ثقيلة وتتطلب جهداً وطالبنا تقديم سن التقاعد للعاملين بها للسنة التي تناسب طبيعة العمل بالشركة وكذلك اقترح سن للتقاعد الاختياري أسوة بالجهات العامة وكذلك قام بالتوضيح في هذه الرسالة إن إصابات العمل التي تحدث للعاملين وعلى أثرها يحصلوا على التوصية بعمل خفيف من لجنة تقدير العجز التابعة لصندوق الضمان الاجتماعي بأن الشركة لا يتوفر بها العمل الخفيف الذي يناسب هذه الحالات وطلبنا منهم تخفيض نسبة العجز التي يحال على إثرها المريض أو المصاب للضمان الاجتماعي وعند اجتماعنا مع مسؤولي الضمان الاجتماعي كانت رؤيتهم للموضوع بأنه لو تمت الموافقة على هذا الطرح فإن الصندوق لن يستطيع الوفاء بتغطية التزاماته أكثر من سنتين فكان اقتراحهم أما أن تزداد نسبة الاشتراكات أو تدعمه الدولة فقمنا بإرساله لوزارة الصناعة بهذا الخصوص وهي بدورها خاطبت رئاسة الوزراء بتعديل قانون الضمان الاجتماعي.

متى قمتم بهذه المراسلات بهذا الخصوص؟

منذ بدايات 2012م، ولا استجابة إلى حد الآن.

تعرض ممتلكات الشركة للسطو والبيع، هل قمتم بإجراء للحد من هذا؟

نحن نقوم بجميع الإجراءات القانونية اللازمة في هذا

على الشركة عن طريق منظومة متابعة القضايا، وقد طلبت عدة تقارير من المكتب بخصوصها من قبل الإدارات المتعاقبة على الشركة قبل ثورة فبراير، للوقوف على مؤشرات هذه الدعاوى، وقد اشتكى عدد من العاملين سابقاً بأنهم حرموا من بعض الدورات التدريبية والمزايا الأخرى نتيجة لمواجهتهم بأنهم رفعوا قضايا ضد الشركة، ولكن لم تصدر إلينا أي تعليمات في السابق أو حتى في الوقت الحالي بالتعامل مع رافعي هذه الدعاوى بشكل مختلف، ولكن أعتقد إن صبح هذا القول فإنه مرتبط بعقلية وسياسية من كان يسير دفعة الشركة في تلك الحقبة، وهو المسؤول عن ذلك.

كم عدد القضايا المتداولة الآن في المحاكم؟ وكم عدد القضايا التي تم الحكم فيها في السنة الماضية 2013م؟ وكم كان منها لصالح الشركة؟

القضايا المتداولة الآن في المحاكم 379 قضية منها 98 قضية مرفوعة من الشركة ضد الغير و281 قضية مرفوعة من الغير ضد الشركة، أما عدد القضايا التي تم الحكم فيها في 2013م فعدددها بسيط لم يتجاوز العشرة قضايا والتحقيق كان البعض منها لصالح الشركة، إضافة أننا نتفاجأ دائماً بأن عدد كبير من القضايا المرفوعة قدمت إلى المحاكم دون علم أصحابها نتيجة لاستغلال قيامهم بتوقيع توكيلات وتفويضات على بياض مما نتج عن ذلك قيام محاميه برفع عدد من الدعاوى أمام عدد من المحاكم دون أن تكون مبنية على أي أساس، وهذا ما أقره عدد كبير من العاملين الذين تعرضوا لمثل هذه المواقف.

لماذا يقتصر دور المكتب بعد الخطأ الإداري الذي يتسبب في رفع الدعاوى ضد الشركة؟ لماذا لا يكون للمكتب دور في توعية القياديين بالأمور القانونية؟

على سبيل المثال الآلية التي يتم بها التحقيق هي نماذج التحقيق التي تعال للمكتب لإبداء الرأي طبعاً تقوم بهذا الدور بأن نجد أحيانا مخانات فارغة في بعض البيانات المهمة في نموذج التحقيق كعدم توقيع المخالف مثلاً فنقوم بإرجاعها إلى مصدرها لتصحيح الإجراء ولدينا مراسلات كثيرة على مخالفات حدثت من هذا النوع، أما بالنسبة لتوعية القياديين والعاملين بالشركة فقد قام المكتب في السابق بتنظيم محاضرات بخصوص التعريف باللوائح والإجراءات القانونية لبعض القياديين وآخر دورة عقدت للقياديين خلال السنة الماضية تتعلق بالتحقيق، وكذلك نقوم بالتعريف بلوائح ونظم الشركة للعاملين الجدد بالشركة، وتم اقتراح وإدراج عناوين عدد من الدورات بالخطة التدريبية لهذه السنة في هذا الإطار (التوعية) للقياديين وغير القياديين، وسيتم تنفيذها من قبل المكتب **هل يكفي إثبات الحضور والانصراف إلكترونياً قانوناً؟ أم أن الأمر يحتاج إلى توقيع يدوي؟**

نعم، يكفي وهذا يعمل به في أغلب دوائر الدولة وحسب ما جاء في المادة (63) من لائحة شؤون العاملين بالشركة التي تنص على "يجب على جميع العاملين أن يكونوا حاضرين في مواقع عملهم وجاهزين للعمل عند بدء الدوام كما يجب عليهم أن يثبتوا شخصياً حضورهم وانصرافهم يومياً وفق الأليات والإجراءات والنماذج المعتمدة بالشركة، ويمنع منعاً باتاً على أي عامل إثبات حضور وانصراف غيره مهما كانت الأسباب، كما يحظر على أي عامل أن يتأخر أو أن يغيب عن عمله إلا في الحدود المقررة في هذه اللائحة".

وطبعاً للشركة الحق إذا ما رأت أن الإثبات الإلكتروني للحضور والانصراف غير فعال فتستطيع تأكيده بالتوقيع اليدوي في أوراق الحضور والانصراف.

ما هي الآثار المترتبة على عدم التقيد بإثبات الحضور والانصراف؟

كل جمعة



قامت صحيفة صناع بزيارة منتدى حوار مدينة مصراتة الذي يلتقي فيه المهتمون بالشأن العام للمدينة كل يوم جمعة بعد صلاة العشاء والتقينا بالهندس إدريس محمد عباس أحد المشاركين في تنظيم المنتدى وحدثنا مشكوراً بأن المنتدى بدأ من شهر فبراير سنة 2013م برعاية الشركة الليبية للحديد والصلب في قاعة كلية الآداب ثم دخلت هذه القاعة للصيانة فانتقلنا إلى قاعة الشهيد بكلية التقنية الصناعية وأهدافه خلق حوار وبناء رأي لمدينة مصراتة وتمت مناقشة العديد من القضايا والمواضيع التي تخص الشأن العام لمدينة مصراتة.

الشركة الليبية للحديد والصلب

في إطار اهتمام الشركة الليبية للحديد والصلب بزيائنها، وللتعرف عن قرب على ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول منتجاتها التي تعتبر أساساً للصناعات الحديدية في ليبيا، تم يوم الخميس الموافق 2014/2/6م بالقاعة الرئيسية للمبنى الإداري للشركة تنظيم لقاء بكبار الزبائن المحليين، حيث افتتح اللقاء السيد د. محمد الفقيه رئيس مجلس الإدارة بكلمة رحب فيها بكل من



محمد الفقيه
رئيس مجلس الإدارة

لبي الدعوة وحضر هذا اللقاء، وأكد أن هذا الاجتماع يأتي في إطار شعور الشركة بأهمية التواصل مع زبائنها من القطاعين العام والخاص، وأهمية ذلك في تطوير روح التعاون بين كل الأطراف الشريكة في التنمية الاقتصادية، وأشار إلى أن الشركة قد أنتجت ما يزيد عن 10 مليون طن من حديد التسليح خلال عمرها التشغيلي الماضي، حيث تم تسويق أكثر من 85% منها في السوق المحلي، كما أنتجت أكثر من 8 مليون طن من المنتجات المسطحة سوّق منها داخل البلاد حوالي 35%. وفيما يتعلق بهذا الاجتماع أكد السيد رئيس مجلس الإدارة على أنه يهدف إلى إدراك أن المنتج والمستهلك وحدة واحدة والاستماع لملاحظات الزبائن لغرض تحسين المواصفات والجودة وخدمتهم بالشكل الذي يحقق رضاهم. وقد تولّى إدارة الحوار

السيد / محمد الخمارية رئيس قسم الخدمات الإعلامية بالشركة حيث تم فتح باب طرح الأسئلة من قبل الزبائن الذين أكدوا في البداية على تقديرهم وشكرهم لإدارة الشركة على هذه المبادرة التي تمنوا لها الاستمرارية، وكان لديهم مجموعة ملاحظات تركّزت في مجملها حول مسائل تتعلق بالجودة والتسويق وبعض المصاعب الخاصة باضطرابهم للتعامل مع القناة الوحيدة المتاحة أمامهم لإيداع شمن شراء منتجات الحديد وهو فرع مصرف الصحاري بمقر الشركة. وفيما يتعلق بالردود على هذه الملاحظات فقد اقتضت على كل من: مدير التسويق المحلي ومدير مراقبة الجودة المكلف، وذلك بالرغم من حضور السادة نائب رئيس مجلس الإدارة ومشرف قطاع الشؤون التجارية والمالية ومدير عام التسويق. وفيما يلي: ملخص لأهم ملاحظات الزبائن والردود عليها.



محمد الخمارية
رئيس قسم الخدمات الإعلامية



إبراهيم الحشاني
تاجر حديد صناعي

• لقد أسأنا من سحب مقاسات 4 و 5 ملم المنتج بمصانع الشركة نظراً

لكثرة شكاوي زبائننا المصنعين من عيوب هذه المقاسات المتمثلة في الموجات والصلابة العالية التي تصعب تشكيلها، وقد اتجهنا إلى استيرادها من مصر وتركيا بالرغم من ارتفاع أسعارها.

• أسنفا 8 ملم فأكتر فقد شرعنا في عقد اتفاقيات لاستيرادها هي الأخرى نظراً لارتفاع نسبة الميعب بها أيضاً. هناك إمكانية قيام الشركة بإنتاج نوعيات ذات جودة عالية وهو ما اكتشفناه عندما بدأ تشغيل خط التقطيع بمصانع المسطحة، وقد حصل ذلك مؤخراً عندما طلبت إدارة التسويق من المصنع إنتاج صفائح (8ملم×6ملم) 6 × 6 متر، وتم التأكيد على ضرورة أن تكون خالية من العيوب، وبالرغم من وجود حوالي 2,500 طن من اللغات بالساحة بنض المقاسات المطلوبة إلا أنه لم يتم تقطيعها، وبدلاً من ذلك تم تصنيع طلبية جديدة وتقطيعها وكانت بمواصفات جيدة، مما دعاني إلى الطلب من إدارة التسويق تصنيع كمية أكبر من نفس النوعية إلى حدود 1000 طن.

• هذا بالإضافة إلى أن الشركات الخارجية لا تشترط الدفع المسبق للشراء منها، بل على العكس فإن لدي طلبية حوالي 1000 طن من إحدى الشركات التركية تصل يوم 2014/02/20م ولم أدفع شمنها حتى هذا التاريخ.

• بالرغم من كل ذلك استمر تعاملنا مع الشركة لسنوات طويلة محاولين دعمها من باب الواجب الوطني، ولكن عندما يصل الأمر إلى خسائر نتكبدنا نتيجة لسحبنا منتجات معيبة يتم رفضها من قبل المصنعين أو تسبب مشاكل عند استخدامها، هذا الأمر يضطرنا إلى تغيير وجهتنا للتعامل مع السوق الخارجي.

• كذلك فإن من أهم المشاكل التي تواجهنا ضياع الوقت في الانتظار لعدة ساعات لكي يقوم موظف التسويق بالرد على استفسار حول أحد المنتجات أو النوعيات والمقاسات، فأننا كزبون لست مسؤولاً عن إهدار ساعات طويلة من الانتظار ليستسنى له الاتصال بجهات التخطيط والتصنيع والتخزين داخل الشركة ليبييني بوجود أو عدم وجود مقاس معين؟ وأهم مشكلة من وجهة نظري، هي مشكلة الجودة التي تزداد سوءاً يوماً بعد آخر.



خالد الزاوي
تاجر حديد تسليح

• أعمال مع الشركة منذ فترة طويلة، ومن أهم المشاكل طول فترة تخزين الحديد في الساحات الخارجية مما يؤدي إلى أننا نجد كثيراً منه قد علاه الصدأ عندما نتقدم للشراء. هناك أعطال تحصل للموازين واختلافات بين موازين المصانع والموازين الخارجية.

• تأخير سائقي سيارات شحن المنتجات المباعة بشكل كبير جداً. • التأخير في استلام المبالغ المالية المودعة بمصرف الصحاري بالشركة، حيث تضطر للحضور حوالي الساعة الرابعة قبل الفجر لضمان الحصول على دور مبكر للدخول وإيداع مبالغ مالية كبيرة جداً، مع الأخذ في الاعتبار ما تتطلبه عملية جلب هذه المبالغ من حماية وجوانب أمنية خاصة في ظل الظروف الراهنة.



رمضان عامر
تاجر حديد تسليح

ملاحظتي حول صدأ حديد التسليح المخزن بالساحات الخارجية، والذي أأمل أن تضع له الشركة حلاً عاجلاً خاصة في ظل إقبال المستهلكين على شراء حديد الشركة نظراً لجودته العالية ولكون خام الحديد يدخل في تكوينه بنسبة 80%. وهنا أشيد بالدعاية الإعلامية التي أوضحت هذا المفهوم للناس، وأتمنى لو يتم تخفيض سعر بيع الحديد ولو بشكل بسيط حتى نستطيع المنافسة بشكل أكبر.



مفتاح القداري
مدير إدارة التسويق المحلي

فيما يخص مشاكل المخزون، فإن أغلبها يعود إلى أن السياسة المتبعة في السابق لتخزين المنتجات المسطحة تتم في الساحات الخارجية استناداً إلى نظام الطلبات أي وفقاً لرقم الطلبية، وهذا يختلف عن نظام التسويق المحلي الذي يتبع نظام البيع حسب السمك، فعندما يأتي زبون يطلب كمية بسيطة (5 و 6 لترات) في مخزون كبير جداً حوالي 5000 لفة، نحتاج لعملية جرد يومي وكشف من قبل الفني للتأكد من وجود هذه اللغات داخل الساحة، لكي لا يحصل خلل أو تأخير في الشحن. والمنظومة فعلاً موجودة ولكن المشكلة في موقع اللفة لأنها مخزنة برقم الطلبية. ولكننا نسعى حالياً بالتنسيق مع مصنع الدرفلة على الساخن لكي يتم تخزين المنتج على شكل مقاسات بالسمك وليس طلبيات، وهذه المسألة تحتاج إلى وقت لوضع آلية لكيفية التخزين بالسمك، لأن العملية تبدأ من خروج اللفة من المصنع حيث تكتب عليها البيانات وتشن من مخزن اللغات إلى الساحة ليتم تخزينها هناك، وهذا يسهل عملية الشحن وتفاذي التأخير، وعندما لا نحتاج حتى إلى جرد يومي وقد نحتاج إلى مجرد جرد اسبوعي أو شهري فقط.

وقد رد السيد/عبد الحميد شلوف بالقول بأن هذا الكلام صحيح، إلا أنني كزبون لا أقبل أن تشترط علي أن اسحب لفات كثيرة، فحاجتي أحياناً إلى خمس أو عشر لفات فقط، ومسألة وجود خمسة آلاف لفة في ساحة هي قضية كبيرة جداً، بالنظر إلى ما تتطلبه من استخدام لمعدات المناولة، وأن سياسة التخزين خاصة بهذا الشكل ما لم تكن هناك روافع علوية متحركة أو نظام يسهل الوصول إلى أي لفة محددة لزبون معين. ومن مصلحة الشركة بيع أي لفة مادامت الشركة أخذت على عاتقها مهمتي التصنيع والتسويق في نفس الوقت.



عبد الحميد شلوف
تاجر حديد صناعي

في بعض الأحيان نسال العاملين بالتسويق المحلي عن بعض أنواع المنتجات فيردون بأنهم لا يعرفون تفاصيل المخزون، ونعتقد أن الحل لهذا المشكلة الموجودة منذ عدة سنوات هو ضرورة التنسيق بين مصانع الشركة وجهات التخزين والتسويق، فلماذا لا تكون تفاصيل أحجام ومقاسات ونوعيات المنتج الموجود بساحات التخزين منشورة ومعرضة بصاله التسويق وبشكل يسهل الإطلاع عليه من قبل الزبائن.

• هناك عيوب في بعض نوعيات المسطحات (3 ملم، 4 ملم) ومن أهمها عيب التموجات (Waviness)، وقد أدى هذا الأمر إلى اتجاه بعض الزبائن إلى استيراد احتياجاتهم من السوق الخارجي على الرغم من وجود نفس المنتجات لدى الشركة الليبية للحديد والصلب. • نريد جهة محددة نتعامل معها تفهم شكاوانا وتتبنى حلول سريعة لها، وليس كما هو معمول به حالياً من اتباع لروتين إداري مقعد وطويل جداً، وكمثال على ذلك طلب ثلاث زبائن خلال السنة الماضية إنتاج طلبية من اللغات المسطحة بسمك 4 ملم وعرض 96 سم، وكان حجم الطلبية 200 طن لكل منهم أي أن إجمالي الطلبية (600 طن). وبعد مضي أكثر من ثمانية أشهر لم يتم إنتاج الطلبية، فما كان مني إلا أن قمت بتوريدها من مصر.

• يجب تغيير السياسة الحالية للشركة التي تركّز على الكم وليس الكيف، فساحات التخزين ممتلئة بالمنتجات، غير أن أغلبها لا يلبي متطلبات ورغبات الزبائن.

فيما يخص مشاكل المخزون، فإن أغلبها يعود إلى أن السياسة المتبعة في السابق لتخزين المنتجات المسطحة تتم في الساحات الخارجية استناداً إلى نظام الطلبات أي وفقاً لرقم الطلبية، وهذا يختلف عن نظام التسويق المحلي الذي يتبع نظام البيع حسب السمك، فعندما يأتي زبون يطلب كمية بسيطة (5 و 6 لترات) في مخزون كبير جداً حوالي 5000 لفة، نحتاج لعملية جرد يومي وكشف من قبل الفني للتأكد من وجود هذه اللغات داخل الساحة، لكي لا يحصل خلل أو تأخير في الشحن. والمنظومة فعلاً موجودة ولكن المشكلة في موقع اللفة لأنها مخزنة برقم الطلبية. ولكننا نسعى حالياً بالتنسيق مع مصنع الدرفلة على الساخن لكي يتم تخزين المنتج على شكل مقاسات بالسمك وليس طلبيات، وهذه المسألة تحتاج إلى وقت لوضع آلية لكيفية التخزين بالسمك، لأن العملية تبدأ من خروج اللفة من المصنع حيث تكتب عليها البيانات وتشن من مخزن اللغات إلى الساحة ليتم تخزينها هناك، وهذا يسهل عملية الشحن وتفاذي التأخير، وعندما لا نحتاج حتى إلى جرد يومي وقد نحتاج إلى مجرد جرد اسبوعي أو شهري فقط.

لب تلتقي بكارز بائنا



رغب زوبي
مدير مصرف الصحاري

رغب زوبي - مدير مصرف الصحاري / قصر أحمد

• إن الازدحام يوم السبت يعود سببه لأن الدوام لا يتعدى ثلاث ساعات فقط، ونتمنى لو أن إدارة التسويق لا تطلب من الزبائن الذهاب إلى المصرف يوم السبت.

• عملية استلام المبالغ المالية تستوجب إصدار إيصال وهذا الأمر يتطلب عد المبلغ والتأكد منه، وبالإمكان أخذ صكوك مصدقة من مصارف مصراتة، وأنا على استعداد للتعاون معهم على تأكيد الصكوك لكي يتوزع العمل على 14 مصرفاً، وأنتمى أن لا يأتوا يوم السبت، ويختاروا أي يوم آخر لأن العمل في باقي الأيام من (8:30-2:30).

يونس أبوغرة - مدير عام شركة الإنماء للأنابيب / بنغازي

التأكيد على الاهتمام بشكل أكبر بموضوع الجودة خاصة فيما يتعلق بالفلزات المدرفلة على الساخن والتي تعتبر المادة الخام لصناعة الأنابيب، خاصة في ظل ارتفاع الطلب على أنابيب النفط المتوقع خلال الفترة القادمة.



يونس أبوغرة
مدير عام شركة الإنماء للأنابيب

مفتاح الحمروش - تاجر حديد تسليح

لحماية حديد التسليح الملقوف يمكن للشركة إقامة جالونات للتخزين خاصة وأن معظم المواد الحديدية اللازمة موجودة لديها، وبذلك نحل مشكلة صدأ الحديد المعرض للظروف الجوية. تقليل وزن لفة حديد تسليح الأسياخ إلى 1.3 طن بدلاً من 1.5 طن ليتمكن التاجر من شحن عدد أكبر من الفلصات على السيارة الواحدة.



أحمد الجروشي
تاجر حديد تسليح

أحمد الجروشي - تاجر حديد تسليح

• لماذا لا يتم ضبط حزم حديد التسليح بعدد قضبان ثابت وبوزن ثابت كما هو معمول به في الحديد المستورد من الخارج أو التوفر لدى مصانع الحديد الجديدة في ليبيا.

• كذلك فإن هناك مشكلة مختلف الأطوال، حيث تجد بحزمة الحديد عدداً من القضبان ذات الطول الأقل من 12 متر.

• هذا بالإضافة إلى سوء ظروف التخزين بالنسبة للساحات الخارجية، حيث يتضح الفرق بين الحزم التي يتم شحنها من داخل المصانع عن تلك التي يتم شحنها من الساحات الخارجية التي عادة ما تكون ملوثة بالأتربة وبعضها متعرض للصدأ.

• هناك مشكلة في تأخير شحن السيارات بالمنتج بسبب مشاكل داخل الشركة كعدم توفر معدات أو عطل بعض الروافع مما يؤدي إلى مبيت السائقين بسياراتهم داخل الشركة ويتكبد التاجر تكاليف إضافية بسبب تعمله رسوم المبيت.

• كذلك فإن هناك بعض حالات تراكم السيارات المحملة بالحديد أمام البوابة والتسويق بسبب عدم فاعلية التخطيط والتنظيم.

• أنتمى من الشركة أن تولي هذه النقاط حقها من الأهمية لأنها تؤثر في الجودة التي دائماً تنافس السعر.

• هناك مشكلة في برنامج إيداع المبالغ المالية في حساب الشركة بفرع مصرف الصحاري والذي عادة ما يقوم به التجار في بداية الأسبوع (يوم السبت)، حيث يستدعي الأمر حضور التجار في وقت مبكر (الخامسة فجراً) والانتظار حتى موعد افتتاح المصرف مع الساعة التاسعة صباحاً، وفي بعض الأحيان لا يتم التعامل إلا مع عدد محدود من الزبائن لأن نهاية الدوام الساعة الثانية عشر ظهراً، الأمر الذي يؤدي بعودة بعض الزبائن بأموالهم.

عبد الله الصالحي - مدير إدارة مراقبة الجودة / المكلف

• فيما يتعلق بعيب التموجات بالمنتجات المسطحة تم تشكيل لجنة من قبل الإدارة العامة للتسويق بعضوية مندوب عن مراقبة الجودة لإيجاد حل لهذه المشكلة، أما عن عيب التكسيخ فلم ترد أي شكوى رسمية بهذا الخصوص، وعند وجود أي شكوى يقوم الزبون بتقديمها رسمياً إلى إدارة التسويق التي تقوم بتشكيل لجنة لدراسة هذه المشكلة بالتنسيق مع مراقبة الجودة، حيث يتم زيارة مصنع الزبون والإطلاع عن كثب على تفاصيل المشكلة وأخذ عينة من المنتج وتحليلها، وفي حالة ثبوت الحالة يتم تسوية الموضوع مالياً مع الزبون من قبل التسويق المحلي.

• بخصوص وزن وعدد القضبان في حزم حديد التسليح فإن الشركة تعمل وفق مواصفة عالمية تتحدد وزن المتر الطولي، وقامت الإدارة العامة للدرلة الطولية بتشكيل لجنة للتغلب على عيب الزيادة في وزن المتر الطولي بحيث يكون عدد القضبان أكبر ما يمكن مع المحافظة على اشتراطات المواصفة، أما الأطوال القصيرة فهي لا تتعدى 3 أو 4 أسياخ في الحزمة.



عبد الله الصالحي
إدارة مراقبة الجودة

مرعي الزواوي - تاجر حديد تسليح



مرعي الزواوي
تاجر حديد تسليح

لا نستطيع الاستغناء عن يوم السبت لأننا نخصص هذا اليوم لاستكمال الإجراءات، ونظراً لكونه يوم عطلة فإننا نستفيد من بقية الأيام في إتمام عملية سحب المبيعات، ولو تم إلغاء هذا اليوم فستزداد الأمور سوءاً لأن عملية الشحن قد تتأخر إلى يوم الإثنين، ولحل هذه المشكلة أقترح زيادة عدد الصرافين المتعاملين مع التجار، ليتم استلام المبالغ وعدها وإيداعها بأقصى سرعة ممكنة. هناك ملاحظة حول شحن حديد التسليح 14 ملم باستخدام الحبال الحديدية وليس باستخدام المغناطيس مما يؤدي إلى تأخير عملية شحن السيارة الواحدة لتصل إلى حدود 45 دقيقة، كما أن هناك بعض الروافع المتحركة بالساحة الخارجية تتبع لإحدى الشركات الخاصة تقوم بأعمال المناولة وهي بطيئة جداً وغير مجهزة، وحسب إفادة العاملين بالساحة فإن آليات الشركة عاطلة عن العمل، وهذا ما يتطلب العلاج لحل مشكلة تأخير شحن حديد التسليح بالساحات الخارجية.

إبراهيم التومي تاجر حديد تسليح



إبراهيم التومي
تاجر حديد تسليح

أقترح تكوين لجنة للتواصل مع الزبائن وخاصة المتعاملين بالمستهلك النهائي مما يوضح الرؤية بشكل أفضل.

عمر أبو تركية

رئيس اللجنة التسييرية

لدار الصناعة والصيانة البحرية

نحن شركة لتصنيع وصيانة السفن، ونستخدم نوعيات من المنتجات المسطحة المنتجة بالشركة الليبية للحديد والصلب التي تلائم التطبيقات البحرية وقد تم اعتماد هذه المنتجات من قبل شركات عالمية متخصصة، ونأمل زيادة تحسين وتطوير تلبية متطلباتنا من خلال سرعة إتمام إجراءات تصنيع الطلبات حيث لدينا طلبية تحت التصنيع حالياً، خاصة وأنه قد تم تزويدكم بمواصفات الحديد البحري المطلوب من قبلنا.



عمر أبو تركية
دار الصناعة البحرية

سليمان الفقيه - تاجر حديد تسليح



سليمان الفقيه
تاجر حديد تسليح

• هناك منافسة لمنتجات الشركة من قبل مصنعين محليين صغار أو منتجات حديد مستوردة من الخارج، وهذا ما يتطلب زيادة الاهتمام بالمنافسة من قبل المختصين بالشركة.

• أهمية تحديد عدد ووزن ثابت لكل حزمة من حزم حديد التسليح، ومراعاة أن تجار البيع بالتجزئة يبيعون حديد التسليح بعدد الأسياخ وليس بوزنها، كذلك فإن هذا الأمر يساعد في سرعة شحن طلبيات الحديد من الشركة، لأنه يسهل على التاجر حساب الوزن الإجمالي للطلبية بعكس الوضعية التي تكون فيها الحزم مختلفة الأوزان.

• التأكيد على الحرص والانتباه عند مناولة وتخزين بعض المنتجات عالية القيمة مثل الفلصات المجلطة، كي لا تتعرض للتلف الذي قد يؤدي إلى تخفيض قيمتها السوقية.

• أقترح تشكيل لجنة تهتم بالجانب المالي وتراقب التغير في أسعار منتجات الحديد في السوق، وبالتالي تتقاضي تكديس الخزون بالشركة الأمر الذي قد يضطرها إلى بيعه بأسعار زهيدة في حالة عدم اتخاذ القرار المناسب في حينه.

وفي ختام اللقاء أكد السيد رئيس مجلس الإدارة على أهمية كل الملاحظات التي تم طرحها من قبل الزبائن، وأن الشركة ستوليها بالغ الاهتمام، وقدم شكره لكل من أبدى ملاحظة، وأنه على أتم الاستعداد لاستقبال الزبائن في أي وقت، متمنياً استمرار التواصل في لقاءات قادمة.

متابعة: ناصر أبو تركية

لقاء مع رئيس نقابة المهندسين الليبيين

م / اسماعيل الجرو،،، لصناع:

أبرز العوائق (الإمكانيات المالية.. القوانين القديمة.. الاضطرابات الأمنية)
الدورات التدريبية وورش العمل والمؤتمرات العلمية أبرز نشاطاتنا
نحن نقدم المقترحات للدولة بناء على دراسات علمية دقيقة



حاوره: يوسف عشط

ما هي نقابة المهندسين؟

نقابة المهندسين هي مؤسسة مجتمع مدني، ليست حكومية ولا ربحية، ويشترط في المنتسب إليها أن يكون خريجاً من كلية الهندسة، فإن كان ليبيا يلزم بإحضار ما يفيد ذلك من التعليم، وإن كان غير ليبي يلزم بإحضار ما يثبت تخصصه من خلال الخارجية.

من المعنيين بالانضمام للنقابة تحديداً، وكيف يتم تسجيل العضوية؟

المعنيون هم خريجو كلية الهندسة بكل تخصصاتها، معمارية وميكانيكية وكهربائية وغيرها من التخصصات، وهذا شرط أساسي للانضمام للنقابة، إذا كان الراغب في الانضمام من داخل ليبيا يقوم باعتماد شهادته من التعليم عن طريق الجودة، وإذا كان من خارج ليبيا عليه إحضار إفادة عن طريق الخارجية أو السفارة في الدولة الموجود بها.

كم عدد المنتسبين للنقابة؟ وهل لديكم فروع في مدن مختلفة في ليبيا؟

من الصعب حصرهم في هذا الوقت بالذات، لأسباب منها أنه لم يكن ثمة أرشيف دقيق قبل حرب التحرير، ومع الأخذ بالاعتبار أن عدد 24 فرع للنقابة موزع على المدن لاسيما الكبيرة منها إلا أن بعض فروعنا فقدت كثيراً من المعلومات أثناء الحرب، ولكن في اعتقادي أن العدد يتجاوز 22000 منتسباً، وفي تصوري أنه رقم ضعيف جداً مقارنة بما نطمح إليه أو ما يفترض أن يكون.

برأيك ما سبب عزوف المهندسين عن التسجيل في النقابة؟ على الرغم من أن قيمة الاشتراك رمزية جداً "12 دينار" في السنة، إلا أن المتقدم للتسجيل يسأل ما الذي ستقدمه لي النقابة عندما أسجل، لذلك فإن كثيرين غير مقتنعين بالنقابات حتى في دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول المتقدمة الأخرى، تواصلنا معهم وهم أيضاً قالوا بأن نسب المتقدمين للتسجيل كأعضاء في نقاباتهم هي نسب ضئيلة جداً، وفي المقابل هناك دول أخرى كالاردن التي لا توظف المهندسين إلا بإحضار ورقة تفيد بأنهم منظمون إلى النقابة، ومثل هذا القانون الإلزامي يجعل من جميع المهندسين أعضاء في النقابة، وفي ليبيا كان هذا القانون موجود ولكنه ألغي بقانون آخر.

على ذكر القوانين، هل لك أن تحدثني عن قوانين النقابة؟ نقابة المهندسين مازالت تعمل بالقوانين السابقة، فنحن نستدل بقرار المجلس الانتقالي الذي يقضي باستمرار النقابات والروابط المهنية على ما هي عليه حتى تصدر

قوانين وتشريعات تنظم عملها، وقمنا بإلغاء القوانين التي لا تتنهج الديمقراطية، وبعض القوانين التي لا تتماشى مع العالم الآخر، على سبيل المثال ألغينا القرار القاضي بإحضار علم وخبر بأن لديك مقر أو إيجار أو ملكية لإقامة شركة ذات نشاط هندسي، لأن ما يهمننا هو المهنة بالدرجة الأولى، ونحن كنقابة نمنح إذن المزاولة لشركات الاستشارات الهندسية التي تشتغل في التصميم والإشراف والدراسات والمتابعة، ولا بد لها أن تأخذ منا إذناً بالمزاولة

ولدينا شروط من ضمنها ألا تقل سنوات الخبرة عن "12 سنة" وإفادة بوجود عدد "2 مهندسين" من أجل إعطائهم

إذنا بمزاولة المهنة من خلال هذه الشركة ليس في ليبيا فقط وإنما في جميع أنحاء العالم.

هل لديكم نشاطات خارجية؟

بالنسبة لنشاطاتنا العالمي، لقد عرضنا في 5 منظمات عالمية وهي "اتحاد المهندسين العرب، الاتحاد العالمي للمهندسين، الاتحاد الفدرالي للمهندسين، اتحاد المغرب العربي، واتحاد

الدول الإسلامية للمهندسين" وأكثر الأعمال التي تم تفعليلها كانت مع اتحاد المهندسين العرب، حيث لدينا أكثر من 24 لجنة مشتركة، 10 لجان و3 هيئات تحكيم هندسي

وهيئة البحث العلمي وهيئة المكاتب الاستشارية على مستوى العالم، ولجان أخرى مشتركة وبها أعضاء من ليبيا، كما أن اجتماعاتنا دورية في أغلب الدول العربية، كما أن ليبيا من أوائل الدول التي انضمت لاتحاد المهندسين العرب، أما باقي المنظمات فلم يتم التفاعل

والاشتراك معها بشكل كبير نظراً لقلة الإمكانيات، وخاصة اتحاد المهندسين العالمي الذي خاطبنا أكثر من مرة وتحدثنا معهم إلا أن الظروف المتمثلة في قلة

الإمكانيات، من دفع رسوم اشتراك إلى دفع مبالغ للجان إلى تذاكر سفر وإقامة وتحضير وغيرها، وكل هذه الأشياء حالت بيننا وبين المشاركة معهم على الأقل في الوضع الراهن.

على ذكر الأمور المالية، ما هو مصدر التمويل لأعمال النقابة؟

كما قلت لك، النقابة تعتمد على الدخل السنوي من خلال رسوم اشتراك المنتسبين إليها، ورسوم إذن المزاولة للشركات والمكاتب الهندسية.

12 ديناراً 22000 X منتسب = (264000) في السنة إضافة إلى رسوم إذن المزاولة!!

لا اعتقد أنها تكفي لإقامة نشاطاتكم وخصوصاً أنكم عارضون في 5 منظمات دولية أبرزها اتحاد المهندسين العرب، كما أن لديكم نشاطات داخلية!!!

بصراحة نحن نعلم أيضاً على بعض الجهات التي تربطنا

بها علاقة جيدة، وتقوم بدعمنا وليس بالضرورة أن يكون الدعم بمبالغ مالية، أحياناً من خلال الأشياء

العينية كالتجهيزات، وأكثر الجهات التي تعاملنا معها " وزارة المرافق" التي توفر لنا أحياناً ثمن التذاكر والإقامة في المشاركات العربية.

ولكن ألا يؤثر هذا الدعم "سلباً" على عمل النقابة بمهنية وحرفية من حيث استقلالها وعدم تبعيتها ولو عاطفياً مع الجهات الداعمة لها؟

معك حق، فهذا الأمر يؤثر بشكل كبير على عمل النقابة، إذ يجب علينا عدم التعامل مع الجهات التنفيذية، كما يجب على الجهات التشريعية دعمنا، ونحن تعاملنا مع وزارة المرافق بالذات بسبب الصداقة التي تربطنا بهم ومدى استجابتهم لنا، فنحن لم نقصد من الجهات

التنفيذية إلا وزارة المرافق والتي كان دعمها محدوداً.

هل النقابات هي مؤسسات مجتمع مدني لها ما لهن وعليها ما عليهم؟

هناك فرق واحد فقط بين النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، فمؤسسات المجتمع المدني تتبع مباشرة لوزارة الثقافة، أما النقابات فقانونها صادر من أعلى سلطة

تشريعية، حيث كانت تابعة لما يسمى "المؤتمر الشعبي العام" أما الآن فيفترض أن تكون تابعة لأعلى سلطة تشريعية وهي "المؤتمر الوطني العام".

ما هي الأنشطة التي قمتم بها؟

لأكون صريحاً معك، هناك أشياء نحاول القيام بها والوضع الأمني عادة ما يحول دون ذلك، فعلى سبيل المثال كان من المقرر في شهر ديسمبر من العام الماضي إقامة ملتقى المهندسات العربيات على مستوى الوطن العربي في ليبيا، وشكلنا اللجان، وكانت رئيسة اللجان الهندسة إكرام وزيرة السياحة، فباشرت عملها وأعدت لجان علمية، ولكن حدثت بعض الاضطرابات الأمنية حالت بيننا وبين إقامة هذا الملتقى، ومن الأنشطة التي قمنا بها "ندوة الطاقة المتجددة في طبرق في شهر أكتوبر 2013م" وندوة أخرى في شهر ديسمبر 2012م بتطاوين في تونس" بالاشتراك مع أمانة المهندسين التونسيين، وتم إقرار الندوة سنوياً واحدة بواحدة سنة في تونس وسنة في ليبيا، وبالمنااسبة كان وكيل وزارة التعليم العالي موجوداً وتم توقيع الطرفين التونسيين مسودة إقامة جامعة للطاقت المتجددة في تطاوين، وقد اقترحنا كنقابة المهندسين الليبيين إقامة مركز بحوث يختص بالطاقت المتجددة داخل هذه الجامعة، تتبناه وزارة التعليم التونسي كون الجامعة تابعة لها بينما سيكون الإشراف على مركز البحوث من حقتنا، ولا شك أن مدينة تطاوين مناخ ملائم

لعمل في مجال الطاقات المتجددة حيث أنها منطقة صحراوية وتمتاز بعوامل الطبيعة المساعدة كالشمس والرياح وغيرها، وكان هذا الإنجاز قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ ولكن رياح التغيير والتي شملت وزير التعليم العالي التونسي إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي سواء في ليبيا أو في تونس سبب بعض الإشكاليات.

كيف تشكل الهيكل الإداري لنقابة المهندسين الليبيين؟

طبعاً نقابة المهندسين في ليبيا هي أول نقابة قامت بالعملية الانتخابية في ليبيا، حيث تم تشكيل لجنة مكونة من 16 عضو على مستوى ليبيا بوجود النقيب السابق أيضاً، وهذه اللجنة قامت بتشكيل لجان في المناطق الغربية والشرقية والجنوبية وهذه اللجان تنتقل بين الفروع في المدن وتشرف على العملية الانتخابية بنظام ديمقراطي، وقد تم انتخاب 5 مهندسين لكل فرع (رئيس ونائب وثلاثة أعضاء)، ثم تجمع الممثلون للفروع وكان الاجتماع في مدينة مصراتة بتاريخ 2 أكتوبر 2012م حيث تم من بين الحضور انتخاب 5 أشخاص للنقابة على مستوى ليبيا، رئيس ونائب وثلاثة أعضاء، وقد حضر الانتخاب المجلس المحلي مصراتة ووزارة الحكم المحلي، وتم الانتخاب بطريقة ديمقراطية لا تشوبها شائبة.

هل من اختصاصكم التدخل في بعض قرارات الدولة في مجال الهندسة والأعمار، كأن تنصحوا وتتنبأوا على قرار أو تنصحوا بعدم تنفيذ قرار آخر مثلاً؟

نعم.. نحن نقوم بورش عمل لدراسة بعض القرارات وتنقيتها، فعلى سبيل المثال صدر قرار بإقامة 20 مستشفى على مستوى ليبيا بطريقة المباني الجاهزة، وهي نوعان من حيث السعة، منها 60 سرير ومنها 120 سرير، وعلى غرار هذا القرار شكلنا لجنة مكونة من 120 كاتبة ومهندسين مختصين في المباني الجاهزة من جامعة طرابلس وبنغازي ومستقلين، وأقمنا ورشة عمل وخرجنا بتقرير، أحييت نسخة منه لرئيس المؤتمر الوطني وأخرى لرئيس الوزراء، وجاء في التقرير أن عمل المستشفيات بهذه الطريقة غير مجد حيث أن الثورة انتهت ولنا في حاجة إلى هذه الأعمال السريعة ذات التكلفة الباهظة، وتركزت الدراسة من خلال التقرير

على أننا نحتاج من باب أولى إلى صيانة المستشفيات الموجودة خصوصاً أن عدد الأسرة في المستشفيات مقارنة بعدد السكان عال جداً وبحسب إحصائية وزارة الصحة وربما لا يوجد من هو أفضل حالاً منا في الشرق الأوسط إلا إيران، وبالتالي فإن ما نقصنا هي الخدمات والاستعداد، وأوضحنا من خلال التقرير أننا في حاجة إلى أطباء وأطباء مساعدين وبعض الخدمات، فمن باب أولى أن نركز الدولة على الخدمات، ناهيك عن أن المباني الجاهزة عمرها قصير وصيانتها صعبة إضافة إلى تكلفتها الباهظة مقارنة بالبناء الآخر.

ونحن نتطلع لبناء دولة عصرية حديثة، ماذا قدمتم أو ستقدمون في مجال التخطيط والأعمار؟

نحن نقوم بورش عمل آخرها كانت حول التخطيط والبناء العشوائي، وخرجنا بمجموعة من التوصيات ستحال نسخة منها لرئيس الوزراء وأخرى للمؤتمر الوطني ونسخ للوزارات ذات الشأن كوزارة التخطيط والمرافق، ونحن لا نستطيع فرض أمر على الدولة ولكن من واجبتنا تقديم المقترحات وتجميع القرارات والنظر فيها والرد بطريقة علمية مقنعة سواء بمباركتها أو العكس من خلال تشكيلنا للجان وإقامة ورش العمل والندوات والمؤتمرات.

ماذا عن أداء الفروع ونشاطاتها؟

لدينا 24 فرع للنقابة في ليبيا، نشاطاتها متفاوتة، وعادة ما يكون الأداء أقوى والنشاطات أكثر في المدن الكبيرة كبنغازي وطرابلس والزواوية ومصراتة وسبها نوعاً ما، أما في بعض الفروع فتكاد تكون النشاطات قليلة جداً ولدينا فروع لا تمتلك حتى مقراً لها، ونحن كنقابة عامة عادة ما نقترح على فروعنا بالدرجة الأولى إقامة دورات تدريبية ورش عمل وندوات ومؤتمرات علمية لأننا في أمس الحاجة إليها في هذا الوقت بالذات.

ما هي أكثر العوائق التي تعرقل عمل نقابة المهندسين الليبيين؟

بالدرجة الأولى الدعم المادي، وأيضاً القوانين القديمة حيث أننا نعمل بقانون واحد لكل النقابات في حين يفترض أننا نتحد مع النقابات في قانون أساسي ويجب أن تستقل النقابات بقوانينها الخاصة كل على حدة

ولا احترامه للمشهد المحترم، وكل ما يهم مالك القناة هو قدرة مقدم البرامج على التلخيص وتسكير الراس، وبدل أن تحاول قنواتنا المبدعة أن تقضي على الفتنة والجهوية والمناطقية والقبلية الراسخة في أذهان وقلوب هذا الشعب المبهز تجدها تزيد من جرعاتها وكان هذه القنوات ظهرت لتبارك هذه المفاهيم وكأنها ثقافة أصيلة أو موروث شعبي ليبي... وهذا لا يعني أن كل قنواتنا غير مهنية أو أنها لم تضع بصمة طيبة في النفوس من خلال تحملها المسؤولية الإعلامية الكاملة، لدينا قنوات رائعة وصحف تصنع الخبر بشكل يثير الإعجاب ومؤسسات إعلامية تبذل قصار جهدها نحو الأفضل، وإن كنت قسوة على المشهد الإعلامي فلأنني تكلمت عن مواطن الخلل في تصويري والذي يكمن في أشباه الإعلاميين وأشباه القنوات التي خلفها أشباه رجال، أما الصحافة فأعتقد أنها لا تؤثر إيجاباً ولا سلباً، وإن أثرت على المشهد الليبي فينسبها بسيطة جداً، لأن حمد ولد عمي يرى أنني مثقف ودليله أنني أقتني الصحف، فالشعب المبهز واللي منهم مسعود ولد عمي لا يحتاجون إلى قراءة الصحف.



يوسف عشط

صوت الإعلام المبحوح

"المعايير" في تصويري هي الكلمة اللفظ الغائبة في كثير من المصطلحات التي نطلقها دائماً أمثال "زلم.. متسلق.. قناة فتنة... الخ" وبالتالي فإن أي أمر لا توضع له ضوابط صحيحة وقياس بمعايير متفق عليها لن يستقيم أبداً، وبما أن الحديث هنا عن صوت الإعلام الليبي الذي أصبح هردميسة بعدما كان مبحوحاً، يمكنني القول أن هذا السيناريو متوقع جداً، فلا وثيقة لإعلام ولا ميثاق لإعلاميين، كما أن الكثير من "إعلاميي اليوم" دخلوا على هذه الشغلانة بسرور سعف لو سألت أحدهم عن الفرق بين الإعلام والإعلان، سيجيبك بأن الفرق يكمن في استبدال اليم بالنون... والعكس!! هؤلاء وجدوا الساحة شاغرة فجأة واستقطبتهم قنوات بعضها لا يهمهم مقدرة الشخص المتقدم للعمل في القناة من حيث ثقافته التي تؤهله لصوار أي ضيف ولا سلامة نطقه



المواطن الليبي سعيه للإسماع

من وراء القضبان حكاية



فؤاد الصادي



دعنا نتدرج قليلا حتى نبلغ المكان الذي شهروا أو سنون وربما حتى عقود ، وخلالها تبني الحدث ، أخي ، لا تندش !! فليس سيسطر التاريخ مجريات أحداثه ما كتب المكان الذي سنذهب إليه بمرغوب ، ولن تدخله بمحض إرادتك ، ولن تكون رجلا هي المسؤولة عن نقلك إلى هذا المكان ، بل ستكون هي الأخرى مكرهة في السير إلى ذلك ، ستدخل إلى هذا المكان وقد ربط حول عينيك قطعة من قماش الأسود ، بالرغم أنك ستعرف المكان جيدا أحيانا ، ولكنهم سيحاولون إيهامك بأنه مكان غريب ، وما إن تتجاوز بوابة المكان ، فعليك أن تتوقع ما لم يكن في الحسبان ، فقد يصطدم وجهك بكف أحد الحراس هناك ، أو قد ترتطم مؤخرتك بقدمه فتدفعك إلى الأرض بعنف فتقع على الأرض فتتحس وستبدو حائرا أنتفجر باكيا لرحيله عن بالدماء تسيل من راسك ولن تراها آن ذاك لأن الوقت غير مناسب لتفقد خسائر الحرب حتى تنتهي معركة الاستقبال ، وما إن تنتهي المعركة حتى تدخل مرا طويلا مظلمة شيئا ما يحاول تمزيق جدار ظلمته مصباح صغير تعلق في آخر الممر ، ويكسر حاجز الصمت الرهيب تلکم الخطوات التي يقطعها السجن ليقتف مقررًا أن هذا مستقر في هذه الحجرة ، والمصير الذي ستواجهه ، وما إن تفك قيود يديك ويغلق الباب ، فورا ستبشّر في رفع قطعة القماش عن عينيك لتتضح لك معالم الغرفة ، وتتفقد خسائر الحربية ، ومن هنا يبدأ مسلسل المفاجآت والأحداث المؤلمة . فليس غريبا أن تفزع من عزي نوميك على صراخ رهيب من معلق يستغيث من شدة الضرب أو الحرق ، أو طريقة على الباب الحديدي تنتفض من هولها لتعود باحثا عن قطعة البطانية التي اعتمدتها فراشا لتلمس فيها الدفء بينك وبين الأرضية الباردة في ليالي الشتاء القارص ، وستمر عليك أيام أو هنا لا أكمل باقي حياتي معها ..

إعداد: م / جمعة زيدان أبو شمالة.
م. كهرباء وتحكم الصلب (1)

أنين بين مطرقة الواقع وسندان الطموح

الجزء الثاني



قد يبلغ الطموح بالإنسان إلى مراتب النجوم فيترع الإنسان على قمة الأحلام ، فحينها يرى أن بين الحلم والواقع قفزة التطبيق ، وما أن يلج مجال الواقع ويغادر عالم الخيال حتى يمتزج مر التطبيق وحلاوة الأحلام في بوظقة الواقع ، فتقع الأحلام بين مطرقة الواقع وسندان الطموح ، وعندها يصيب المرء بين خيارين لا ثالث لهما ، أما الصمود في خضم الأنين وأما أن تتلاشى الأحلام كما يتلاشى الدخان في مهب الرياح . السيد القارئ الكريم: ها نحن نلتقي من جديد لنروي قصة أخرى من المعانات والتحديات مع التطويرات أو التحويرات على مستوى الشركة، وقصتنا الحالية مرحلة تطوير القمص (CV50) بمصنع الدرفلة (انقولوك لنا أشهر تقول ساعتين أي منى الطولية بطرابلس، وذلك في سنة 2006م). أبلغني رئيس قسم الصيانة الكهربائية للصلب رقم (1) السابق بضرورة إجراء مقابلات للمهندسين الجدد في مجال الكهرباء وأجهزة التحكم المنطقي (PLC)، انطلقنا من مدينة مصراتة عند الساعة السابعة صباحا متجهين لمدينة طرابلس العاصمة عروس البحر المتوسط ، بالتحديد لمبنى إدارة الدرفلة الطولية بطرابلس لإجراء بعض المقابلات الشخصية للمهندسين الراغبين للعمل بالشركة اللبية للحديد والصلب قلة الصناع المتميزة، فوجدنا المبنى يعج بالعديد من الشباب في عمر الزهور يغلب عليهم طابع الحيوية والنشاط ، وعامل الخوف والرغبة من المجهول القادم . تحدث معهم طويلا لكي يتلاشى عنصر الخوف والرغبة من المقابلة وتطمئن قلوبهم، حقيقة لا أخفيها عليكم لقد فرحت كثيرا بالدماء الجديدة، فقررت عدم الدخول لصاله المقابلات للاستمرار في رفع الروح المعنوية للشباب، مرت ساعة وساعتان على إجراء المقابلات، والأعصاب مشدودة والفكر شريد، وقدرا وبدون أي اتفاق التقيت صديقي وأخي وصديقي المهندس / عثمان الأزهرى ومعه أخي وصديقي المبدع / مصطفى بن غشير حياهم الله وأبقاهم أينما كانوا. ومن هنا بدأت قصتي قالوا لي ماذا تفعل هنا ؟ أبلغتهم بالقصة وسألتهم أيضا ماذا تفعلون هنا ؟ قالوا بأن لهم ثلاثة أيام يعانوا مرارة عطل بالمقص (CV50) بدون قطع غيار والمنظومة متهاكة جدا مما تسبب توقف المصنع من حين لآخر خلال الأشهر الماضية فقلت: لهم مستعينا بالله سبحانه وتعالى ها أنا أمد لكم يد العون والمساعدة، دعونا لنقي نظرة على المنظومة فكانت تشبه إلى حد كبير منظومة الرفاعة العلوية رقم (6) بالصلب رقم (1) من حيث اللوحات والألواح الإلكترونية وشبكة العنكبوت (RACK) وقد

مستقبل الشركة في تطبيق نظام الأيزو

بقلم / م. أسامة محمد بن غزي



قد لا يختلف اثنان على أن نظام الأيزو أصبح ضرورة ملحة للتطوير في أداء العمل و اللحاق بركب المؤسسات الصناعية الكبرى و رغم أنه يلاقى استحسانا و إقبالا واسعين لدى بعض مؤسسات القطاع الخاص والتي زادت في رفع معدل أدائها و بالتالي حققت مبيعات جيدة لما للنظام من أثر بالغ في تقوية العلاقة بين هذه المؤسسات و الزبون حيث أن أبسط مفهوم للجودة هو تحقيق رضا الزبون وللوصول لهذا لابد من التطبيق الصحيح لنظام الأيزو ما يعرف بنظام إدارة الجودة 9001 / 2008 وللأسف باعتقادي أن هناك فجوة بين التطبيق و المطبق عليه إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون هناك خلل في النظام عينه ، لذا لا بد من البحث في هذه الجزئية كأن نقوم ببعض التعديلات في الآليات دون الإخلال بالمواصفات أو بتكثيف الدورات و الندوات وحلقات النقاش لغرض التوعية بالنظام وبالباحث المتواصل و الجاد سنصل في النهاية إلى سد هذه الفجوة ونقوم بالتطبيق الفعلي للنظام ومعالجة الظواهر والسلبيات والسلوكيات ومن ثم المعوقات والمشاكل الفنية ولا يتأتى ذلك إلا بالإحساس بالمسؤولية و الانتماء لهذه الشركة والحرص على الدفع بها نحو الأفضل كلا حسب اختصاصه سنسترجع مكانتنا التي نستحق وصلحياته ، وبالطبع لا يمكن إهمال بتظافر جهود الجميع

دور الإدارة العليا في تفعيل التطبيق بتوفير كافة السبل و الوسائط للعاملين ، كذلك التحفيز المادي و المعنوي للعاملين ليجسدهم بأهمية النظام وانعكاساته على الإنتاجية و الربحية وأن هذه الفوائد ستشملهم في نهاية الأمر .
نرجو في المرحلة القادمة أن نحقق ما يهدف إليه النظام وأن نواكب ما فاتنا طيلة الفترة الماضية التي صاحبت الأحداث وأدت إلي توقفات أعاقنا دوران العجلة الإنتاجية ، وحيث أن الشركة تشهد مرحلة نهوض جديد ، فإن هذه تعتبر فرصة للتطوير من أجل الوقوف في مصاف كبرى المؤسسات الصناعية المنافسة .
وأخيرا نحن واثقون من أننا سنسترجع مكانتنا التي نستحق وصلحياته ، وبالتطبع لا يمكن إهمال بتظافر جهود الجميع

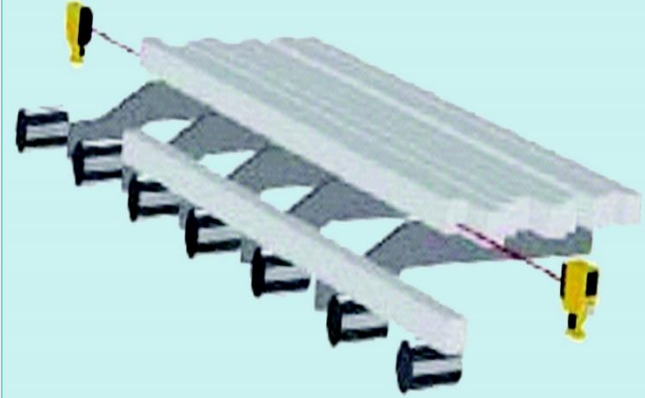
استخدام مجسمات الليزر لحساب المسافة والوزن

اعداد: م . محمد عبد المجيد مليطان

تستخدم مجسمات الليزر في نطاقات واسعة ومن أهمها عملية حساب طول ووزن العروق الداخلية إلى الأفران في مصانع الحديد والصلب.

1. حساب المسافة ..

يتم تركيب عدد 2 مجسمات من Laser على مسافة معلومة بينهما وفي حالة وقوف العرق بينهما يقوم كل مجس بقياس المسافة بينه وبين العرق ومن ذلك يمكن حساب الطول.

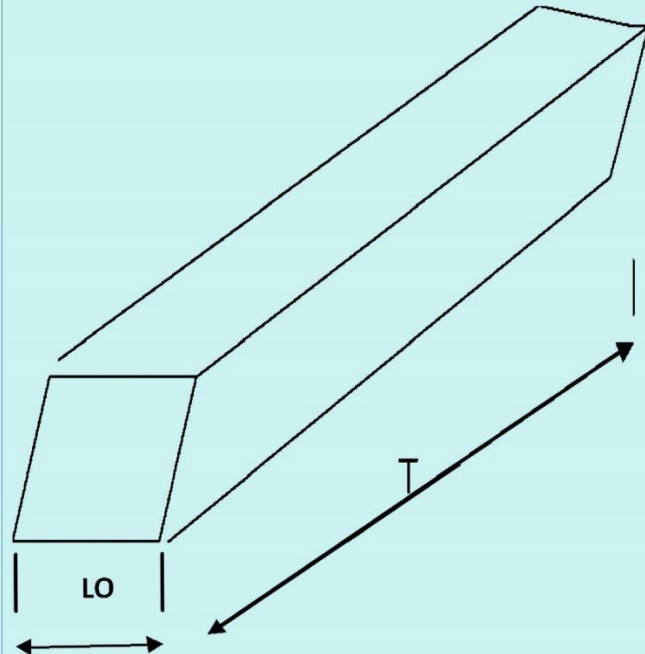


طول العرق = المسافة بين المجسمين - المسافة من المجس الأول إلى العرق - المسافة من المجس الثاني إلى العرق.

حيث يتم إدخال هذه المعادلة ضمن برنامج PLC بعد توصيل إشارتي المجسمات إلى لوحات إدخال PLC ويقوم PLC بحساب الطول وإرساله إلى لوحات الإخراج لرؤية القيمة في HMI الخاصة بمراقبة وتشغيل المعدة.

2. حساب الوزن ..

لحساب وزن العرق فإننا نقوم بحساب حجمه ثم نضربه في الكثافة النوعية للمادة المصنوع منها العرق Steel مثلا .



وزن العرق = $LO \times LO \times T \times$ الكثافة النوعية

حيث تقل هذه الطريقة محل الألات الوزن وخاصة في منطقة العروق حيث تعطى قيم لا تتجاوز نسبة الخطأ فيها 01% وتعتبر من الطرق العملية لتوفير المعدات وتقليل التوقفات وتحسين معدلات الإنتاج.

صُنَاع ... بأيدينا نصنع المستقبل



العاملون الكرام ...

يشرف صحيفة صناع أن تجدكم لكم الدعوة بالمشاركة من خلال صفحاتها حيث يسر الصحيفة أن تستقبل آرائكم وأفكاركم من خلال المقالات أو أي مادة إعلامية أخرى إرساء لمبدأ المشاركة والحوار والنقاش .

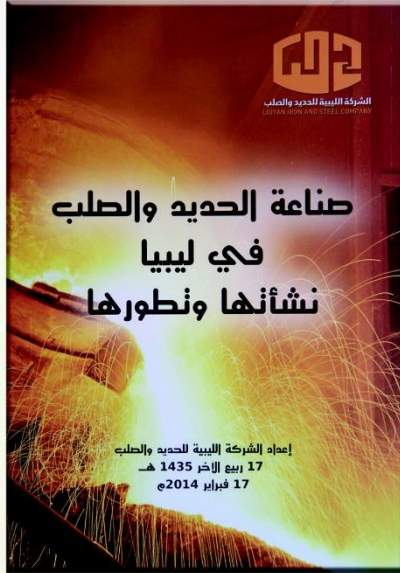
للتواصل مع أسرة تحرير الصحيفة :

قسم الخدمات الإعلامية

هاتف: 2620289 - 051

E-mail: mediaservices@libyansteel.com

إصداران للشركة الليبية للحديد والصلب .. قريباً في المكتبات



يستعرض هذا الكتاب الدراسات المستفيضة التي سبقت إنشاء مجمع الحديد والصلب بمصراته ومراحل التطوير القائم منها حالياً والمزمع تنفيذها مستقبلاً، وكذلك تفصيل لمراحل التعاقد والإنشاء، كما يتناول أيضاً أهم مفاصل الشركة الليبية للحديد والصلب التي كانت ولا زالت الأساس في تطور صناعة الحديد والصلب في ليبيا من صناعة بدائية إلى صناعة حديثة من خلال مصانعها التي تعتمد الخطط الممنهجة والدراسات العلمية لهذه الصناعة وفق الجودة والمواصفات العالمية، أخذاً في الاعتبار المحافظة على اشتراطات السلامة للعاملين بها وحماية البيئة من أهم أولوياتها، والتعاطي بكل إيجابية مع مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع.

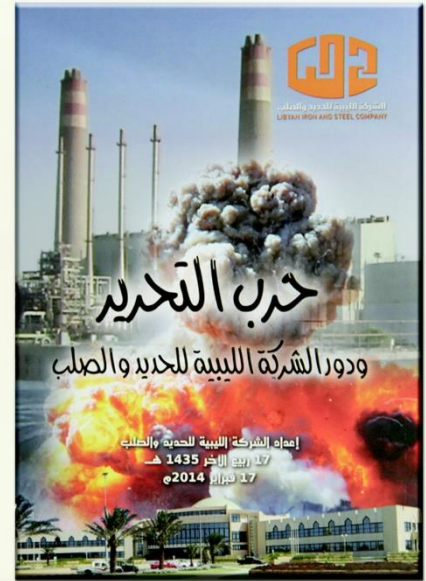
إلى الرأسمالية الشعبية (كما يسمونها)، كما يستعرض نشأة صناعة الحديد والصلب في ليبيا، ثم تعريفاً موجزاً عن الشركة ومصانعها ووحداتها، معرجاً على دورها في دعم الاقتصاد الوطني؛ تقديماً لما قدمته الشركة من إمكانيات وطاقة ودعم لوجستي لثورة 17 فبراير.. يلي ذلك توثيق فوتوغرافي للأضرار التي لحقت بالشركة جراء قصف كتاب الطاغية؛ التي اتخذتها هدفاً لصواريخها وقذائفها؛ تجفيفاً لمنايع إمداد الطاقة والإمكانيات التي كانت الشركة توفرها للمدينة وثوارها الأشاوس، وسرداً لإسهامات الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الشركة والإمكانيات التي قدمتها.

يأتي الكتاب في أحد أبوابه يدرج قائمة من يحملون أوسمة شرف الميدان على أجسادهم وموضحة إصابات كل منهم؛ ممن لم يتمكنوا من العودة إلى أعمالهم حتى تاريخ هذا الإصدار، ويختتم الباب ذاته بتعريف لرجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه؛ إنهم الشهداء، تاج الرؤوس ومداد ملاحم العز والشرف. ويختتم الكتاب بشهادات للتاريخ.

صناعة الحديد والصلب في ليبيا نشأتها وتطورها تاريخها ونشأتها

يقدم هذا الكتاب تاريخ صناعة الحديد والصلب نشأة وتطوراً في العالم وبخاصة في ليبيا؛ حيث يتناول سرداً تاريخياً لمراحل تطور هذه الصناعة؛ التي تعد أهم الصناعات الاستراتيجية؛ لقيامها بدور رئيسي في التنمية الصناعية والاقتصادية؛ وكذلك لوجود علاقة طردية بين كمية الاستهلاك من منتجات الصلب والنمو الاقتصادي للدولة، وتكتسب هذه الصناعة أهمية كبيرة بتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأفضل.

حرب التحرير ودور الشركة الليبية للحديد والصلب
جاء هذا الكتاب موسوماً بهذا العنوان الطويل ليحكي قصة مشوار من البذل والعطاء لشركة صناعية، غير أن هذه الشركة وفي مشهده دراماتيكية لا تخلو من حسن النية والإصرار على التحرر من العبودية؛ تتحول لتكون رافداً وداعماً وعاملاً أساسياً في معادلة الصمود لمدينة الصمود - الحاضن الخفري للشركة - التي تم التطرق إليها حضارة وتاريخاً، وصولاً إلى مسببات ثورة السابع عشر من فبراير، ومؤرخاً باختصار ليومياتها في المدينة.



يستعرض الكتاب كذلك تاريخ الصناعة في ليبيا والتخبط الذي كان سمة كل شيء في الحقبة الأربيعية؛ فمن الاشتراكية المزعومة إلى الخصخصة المفرغة من محتواها.

في ذكرى وفاتي



ماذا أقول والأهات تتوالد وتتوالى في بوابة صدري والكلمات تتزاحم وتتدافع فوق لساني خلف شفتي والدموع تتجمد في مقلتي وهي تنن إلى دفة أنفاسك يا نفسي . يا أيتها الجنون الرؤوم الرؤوف العطوف الشفوق أيقنت أن لا حب لي يبرز حبي لك إلا حب الله والرسول .. وأشهد أن الحياة بدونك ليست هي الحياة .. إنه القدر قد التحف القضاء وانتعل الأجل وسار بك إلى حيث أراك الآن في مقعد صدق عند مليك مقتدر .. وإني أراني الآن أيضاً أسعى إليك بمفردي وتخط قدمي على تراب تلك الجنة اسمك الطاهر فتغدو اللحظات كما لو أنك تجلسين في زاوية تلك الغرفة على سريرك الدافئ المريح وأنت تجتهدين في دعائك لي (الله يحفظك يا حميدة ويفتح قدامك كل طريق مسكرة إن شاء لله) . ماذا أقول وماذا أكتب وأنت أكبر من كل حروبي وأعظم من كل كلماتي وأرقى من وصف الملكات .. ليس لي في الذكرى الثالثة لرحيلك إلا أن أدعو الله أن يدخلك فسيح جناته وأن يرزقنا الصبر على فراقك يا أمه ..

انطلاق فعاليات مهرجان "بنا" للمكتبات المستعملة



المصدر: بوابة الوسط

في الوقت الذي وقعت العراقيل دون انطلاق مهرجان الكتب المستعملة في مدينة طرابلس تحت إشراف شباب حركة التنوير للثقافة والفنون، نجح تجمع شباب "بنا" بمدينة بنغازي على الرغم من الأوضاع الأمنية الصعبة التي تمر بها المدينة في إطلاق الدورة الثانية من مهرجان "بنا" للكتب المستعملة، وفي خطوة لدعم القراءة والكتب والثقافة تبدأ اليوم فعاليات المهرجان بجامعة العرب الطبية، ومن المقرر أن يستمر لمدة ثلاثة أيام.

ويتضمن المهرجان الذي يتزامن يومه الأخير مع اليوم العالمي للكتاب والكاتب على كثير من الفعاليات ومن بينها مجموعة من العروض الفنية والمسابقات الثقافية، ويقدم من خلاله الكتب المستعملة والكتب الإلكترونية التي تحوي مجموعة من الكتب المتنوعة تم اقتضاؤها وفقاً لشهرة الكتاب وتداوله ووفقاً لاستطلاعات موقع الكتب الشهير "good reads".



العقود الإداريـ

4. التسويق - الهدف زيادة حجم المبيعات - عدم الفهم الكامل فقط ، وذلك دون النظر إلى مستوى للاستثمار وفلسفته من الخدمة أو حجم المخزون مع توفير حوافز قبل الكثيرين ، حيث أن للعاملين أو الوسطاء عند جلب زبائن . الاستثمار في أغلب دول

5. المالية - التركيز على محاسبة الدوائر الأخرى على بعض الأمور كالصاريات النقدية مثلاً، مع استكمال إجراء التحاليل المالية مثل إعداد الموازنات والخطط المالية وإدارة النقد وإعطاء المؤشرات مع العلم بأن أغلب هذه الإجراءات متبعة.

أغلب هذه الإجراءات متباعدة. الاستثمارية والمستثمرين غير خاضعة حتى (أتقدم باعتدالي إلى المسؤولين بالشركة ، بعض القوانين السيادية في هذه الدول (مثل وهذا المقال غير موجه لهم لأنه في الحقيقة الضارب ، الجمارك ، أو الآليات الإدارية مشكلة أغلب شركات العالم والهدف تشخيص العقدة والمنفرة للمستثمرين).

الخلل بشكل عام ومحاولة تصديده).

- إن حفظ حقوق المستثمرين من أهم عوامل نجاح العملية الاستثمارية وهذه أمور ليست في متناول فهم البعض ، حيث أن حقوق المستثمرين الإبداعية أو الفكرية مع تحقيق توازن مالي يضمن نجاح المشاريع والربح المادي لاطراف الداخلة في العملية الاستثمارية من أهم عوامل النجاح فيها.

غيرك ، وذلك لتتمكن من أداء هذه المهام على القدم موهبة أولاً ، فمن لا تتوفر فيه هذه الموهبة لا يمكن أن ينجح في هذا المجال حتى له تخصص ، أكاديمياً في ذلك ، فهو يعتمد أو زملائه .

ومن خلال ممارسة اختصاص الاستثمار بشركتنا سواء في الفترة الحالية أو في الفترات الماضية تمت ملاحظة الآتي:

- بعض الأحيان نحدد أعمال استثمارية أو
 - ذات علاقة بالاستثمار سواء لدراستها أو
 - تنفيذها دون أن يتم التنسيق الكافي ما بين
 - الجهات المعنية بالأمر، مما ترتب في أغلب
 - الأحيان الفشل فيها أو تعقيدها على أقل
 - تقدير.
 - تقديم مقترحات استثمارية ومحاولة
 - عدم الاهتمام واحتواء الخبرات الموجودة
 - بالشركة والاستماع والجوار معها وإعطائها
 - المجال والفرصة لإثبات نفسها مع الثقة
 - اللازمة لذلك، وإفساح المجال لفريق
 - الإعدام لممارسة هوايته في الإبطاء
 - وإهباط الهمم.

الحصول على اعتماد لها دون اتباع الآلية
المعتمدة الخاصة بالاستثمار وإحالة أي
موضوع استثماري حسب النموذج المعتمد.

إن العقم الإداري ليس أمراً جديداً ، بل هو وهو العنصر الأهم فيها ، وذلك لاعتبارهم أن ظاهرة موجودة لدينا ، للأسف الشديد تتوارثها الأمور تسير من لقاء نفسها نحو الهدف العام الأجيال في الكثير من الشركات ، واقفم الإداري الأمر الذي أدى مع مرور السنين ودوران العمال الذي أقصده هنا هو توقف الفكر الإداري عن لأسباب مختلفة إلى تجمد الأفكار الإدارية التطور والإبداع ، وتجمده عند مستوى واحد وانتشار العقم الإداري بين المسؤولين والعاملين معين ، وذلك دون الاستعداد لتقبل أي أفكار أو على كافة المستويات وفي مختلف الشاطات ، نراه حالياً في بعض وحدات الشركة خير دليل على ذلك. تشهد اليوم (الثورة الإدارية) .

يُنتج من هذا كله ظهور فريق يمكن تسميته بفريق الإعدام، قاتلاً ما يجد عناصر بشريه معينة يكون هدفها الأساسي بدلاً من تأمين مصالح الشركة ، إلحاق الضرر بمصالحها ومن ثم تطويرها وتقديمها بقصد أو بدون قصد. وهذا الفريق تتضح ملامحه من خلال أساليب

إن ما نراه عادةً في العديد من الشركات هو أن العمل الإداري فيها يتصف بالجمود وعدم التطور في كثير من المجالات ، وذلك إلى حد أصبحت فيه ظاهرة التداخل في الاختصاصات وادعاء فهم للامور وخاصة غير ذات العلاقة سواء بالدراسة الأكاديمية أو طبيعة العمل واختصاصه.

واختصاصه.

وحيث أن الشركات ذات الشخصية الاعتبارية الخاصة والذمة المالية المستقلة تسعى جاهدة لتحقيق الربحية كهدف عام لها ، فإن العقم الإداري سوف يحول دون ذلك.

2. الانتاج : التصرف من منطلق أن هذه الدائر

1. تركز الصلاحيات كلها في يد واحدة(بمختلف المستويات الادارية) وعدم تفويض أي منها ، واتخاذ القرار الفوري في الأمور العاجلة وما يسبب تناقض عكس المطلوب.

وبما أن الظروف الاقتصادية المزدهرة التي هي الأهم في الشركة ، وبالتالي يمكن فرض شهادتها شركتنا في الماضي إضافة إلى التسهيلات الآراء على الجميع ، التركيز على زيادة العمار التي منحها الدولة لها والقرصن الدراسية والاتات والكفاءات تسهيل عمل الدائرة ودو التدريب الخارجي لعمالين بها ساعدتها على الانتباه والتعاقد مع تبرير نسبة الهدم تحقيق أهدافها في السابق بأقل جهد إداري المرتفعة بالتحافضة على مستوى الجودة.

ممكن لاسيما المتعلقة بجانب الريحية، وهذا 3. المشتريات المخازن . وجود فائض في المخزون الأمر أدى إلى إغفال المسؤولين جانب التنظيم بعض الأصناف ونقص في البعض الآخر، وذلك الإداري وإهمال تطوير وتدريب الجانب البشري نتيجة عدم دقة الطلبيات والمواصفات.

فريق تصنيع محطات انتظار العاملين ... مجهودات تذكرفتشكر

في إطار التقليل من التكاليف والاستفادة من العناصر الوطنية بالشركة، قامت الشركة الليبية للحديد والصلب بتكليف فريق تحت مسمى (فريق تصنيع محطات انتظار العاملين) من أجل تنفيذ مطات انتظار للعاملين، وقد تم تنفيذ 5 مطات انتظار في غضون ثلاثة أشهر، وبخصوص هذا المشروع يقول السيد خالد المايل رئيس الفريق (قام مجموعة من العمال بالشركة بالتحدث إلى النقاية بشأن حاجتهم إلى محطات انتظار، وقامت النقاية بمراسلة إدارة الشركة بالخصوص، وقد تواصل معي مشرف قطاع الشؤون الإدارية والخدمات بشأن المشروع ومدى إمكانية تنفيذه بوجوده عالية وبأقل التكاليف، على خلفية تجربتنا السابقة في إنشاء محطة بمصنع الدرفلة السطحة، حيث أن إدارة الشركة استلمت مقترحا ووجدت أنه يكافئ الكثير، فرحبت بالفكرة وطلب مني أن أقدم مقترحا لإقامة محطات انتظار العاملين، وتم إعداد المقترح، فتمت الموافقة عليه، وبإشرافنا في العمل على تنفيذ 5 محطات، وفي غضون ثلاثة أشهر أنجزنا العمل، وكان العمل على المشروع خارج ساعات الدوام الرسمي، ومن مزايا المحطات التي تم تنفيذها أنها قابلة للنقل من مكان لآخر حيث أنه بالإمكان الاستفادة منها ونقلها لأي مكان دون أي عناء، كما أنها وفرت على الشركة دفع أموال طائلة، وقد تم وضع العينة الأولى من المحطات بجانب (بوابة 5) وقد تم تسليم المحطات إلى إدارة النقل فهي الجهة المسؤولة على توزيعها بما تقتضيه الحاجة) وفي الختام، السيد المايل كل العاملين ممن لديهم مقترحات في كل مجالات العمل بضرورة تقديمها، فإن الأفكار المقدمة عادة من خلال المقترحات قد تجنب الشركة تكاليف كبيرة، فهي من شأنها أن تحافظ على المال العام.



تصویر / عبد اللہ ابورویص

انتبه للفرق!

لبناء سليم وآمن

الحديد الليبي
حديد الشركة الليبية للحديد والصلب

الوزن kg

الحديد المستورد

حديد ليبي



حديد مستورد



الطول



حديد ليبي



القطر



حديد مستورد



التنوعات الطولية



التنوعات العرضية

حديد ليبي
نفس السعر

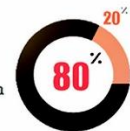
السعر \$

حديد مستورد
نفس السعر

حديد ليبي

الجودة

حديد مستورد



علامة الشركة الليبية للحديد والصلب



العلامة المميزة

قسم الخدمات الإعلامية

هاتف: 051- 2620289

E-mail: mediaservices@libyansteel.com

تصميم وإخراج فني

أشرف حسن القلوص

صلاح عبدالجليل القندوز

مستشار التحرير: محمد علي الأمين

طبعت بمطبعة الشركة الليبية للحديد والصلب

رئيس التحرير: محمد مفتاح الخمارية

مدير التحرير: يوسف مصطفى عفت

شبه التحرير